الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير

ميدان العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير
شعبة علوم التسيير
تخصص مالية و تجارة دولية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

بن دريس فاطمة

علايلي فاطمة الزهراء

تحت عنوان

الاقتصاد الأخضر كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.د. ميدون سيساني	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. بلقربوز مصطفى	أستاذ محاضرب	مشرفا و مقررا
د. برزوم حكيمة	جامعة ابن خلدون تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 – 2025

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه تتحقق الغايات.

نتقدم نحن الطالبتين بخالص الشكر وعظيم الامتنان لأستاذنا الفاضل **بلقربوز مصطفى**، مشرفنا الكريم، على ما قدمه لنا من دعم وتوجيه علمي طيلة فترة إعداد هذه المذكرة، وعلى صبره وملاحظاته القيمة التي كان لها الأثر الكبير في إثراء هذا العمل. فله منا كل التقدير والاحترام.

كما نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، على ما بذلوه من جهد في تعليمنا وتكويننا، وعلى ما زرعوه فينا من قيم علمية وأخلاقية ستظل راسخة في مسيرتنا المستقبلية.

ولا يفوتنا أن نعبر عن عظيم امتناننا لكل من ساندنا ووقف إلى جانبنا من قريب أو بعيد، خلال هذا المشوار العلمي.

إهداء

نهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين رمز العطاء والتضحية

الى اخواننا الذين كانوا سندا وعونا

الى أصدقائنا وزملائنا الذين شاركونا رحلة العلم بكل تفاصيلها

الى اساتذتنا الكرام منارات العلم والنصح

نهديكم هذا العمل المتواضع.

الفهرس

شكر **1**

إهداء **2**

الفهرس **ج**

قائمة الجداول **4**

قائمة الأشكال **5**

مقدمة **7**

الفصل الأول:الإطار النظري للإقتصاد الأخضر و التنويع الإقتصادي **15**

تمهيد: 16

المبحث الأول: الاقتصاد الأخضر **16**

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الاقتصاد الأخضر 16

المطلب الثاني: مبادئ وأهمية الاقتصاد الأخضر 18

المطلب الثالث: متطلبات وقطاعات الاقتصاد الأخضر 20

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي **22**

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي وأهدافه. 22

المطلب الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي ومحدداته. 24

المطلب الثالث: استراتيجيات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه. 27

المبحث الثالث: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنويع الاقتصادي. **32**

المطلب الأول: الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنويع الاقتصادي. 33

المطلب الثاني: المجالات الاستثمارية والفرص المتاحة للاقتصاد الأخضر. 35

المطلب الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنويع الاقتصادي. 38

الفصل الثاني:الإقتصاد الأخضر و التنويع الإقتصادي في الجزائر **41**

تمهيد **42**

المبحث الاول: الاقتصاد الاخضر في الجزائر ومصادر تمويله. **42**

المطلب الاول: واقع التوجه نحو الاقتصاد الاخضر في الجزائر. 42

المطلب الثاني: مصادر محلية لتمويل الاقتصاد الأخضر في الجزائر. 44

المطلب الثالث: مصادر التمويل الدولية. 46

المبحث الثاني: مساهمة قطاعات الاقتصاد الأخضر في التنويع الاقتصادي في الجزائر. **48**

المطلب الأول: مساهمة قطاع النفايات وقطاع الطاقة المتجددة. 48

المطلب الثاني: مساهمة قطاع الموارد المائية والصيد البحري في تنويع اقتصادي في الجزائر. 50

المطلب الثالث: مساهمة قطاع السياحة والنقل في التنويع الاقتصادي في الجزائر. 52

المبحث الثالث: الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كفرصة لتنويع الاقتصاد في الجزائر. **55**

المطلب الأول: جهود الجزائر الحالية كأساس للتوجه إلى الاقتصاد الأخضر. 55

المطلب الثاني: أهم إنجازات الاقتصاد الأخضر في الجزائر. 58

المطلب الثالث: مقاربة الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر خلال مرحلة النموذج للنمو وفق رؤية 2030 وشروط وآليات التنويع في الجزائر. 60

الخاتمة **64**

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول والأشكال

الملخص

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفروع الصناعية المستحدثة في إطار الاقتصاد الأخضر.	36
02	معطيات أساسية حول قطاع النفايات.	48
03	البرنامج الوطني لتطوير الطاقة المتجددة و النجاعة الطاقوية	50

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التوزيع البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والجديدة لسنة 2030.	50
02	تطور عدد المسافرين والخطوط المستغلة بالسكك الحديدية في فترة (2008-2019)	54

مقدمة

مقدمة:

ترتكز معظم الاقتصادات العالمية على الموارد والخدمات التي تنتجها الطبيعة، لذلك فإن استخدام هذه الموارد بعشوائية وبشكل غير منتظم وغير اقتصادي نتيجة الأنشطة البشرية المختلفة بهدف القدرة الانتاجية للطبيعة التي يعتمد عليها الاقتصاد لتلبية احتياجات الأساسية من المياه، الطاقة والغذاء، وهذا يستدعي اتباع نماط معيشة أكثر اتزانا واستدامة في اقتصاد يحث على المحافظة على الطبيعة. اصطلح على تسميته بالاقتصاد الأخضر .

اذ يعتبر الاقتصاد الأخضر نموذجا جديدا من نماذج التنوع الاقتصادي، فهو يعتمد على الالمام بالاقتصاديات البيئية التي تسعى الى تحسين العلاقة بين الاقتصاد الربحي والنظام البيئي، وتعزيز كفاءة استخدام الحوار والتحسين حالة الرفاه البشري والعدالة الاجتماعية.

تتمثل أهمية الاقتصاد الأخضر من خلال تلبية مشروعات تزيد من فرص العمل، تحد من البطالة وتساهم في تنويع وتعديد الاقتصاد الوطني.

يتطلب الانتقال الى الاقتصاد الأخضر ظروفا تمكنية معينة على المستوى الوطني، مثل تغيير السياسات المالية، تقليل الدعم المضر بالبيئة، استخدام أدوات جديدة مبنية على السوق وتوجيه الاستثمارات العامة للقطاعات الخضراء بهدف تحريك عجلة الانماء نحو الامام، مع ضرورة تعزيز الوعي البيئي.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى جاهدة إلى إحداث تنويع اقتصادي والنهوض باقتصاد حقيقي من خلال زيادة الأهمية النسبية لكل قطاعاته ونشاطاته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع وكل مظاهر التخلف والتبعية، وضمان التوازن والاستثمار الاقتصادي الوطني مما يجنبه الوقوع في الأزمات والتعرض للصدمات الخارجية، والتي تجلت بصورة واضحة في أعقاب أزمة 2014، وما ترتب عنها من انخفاض كبير لأسعار النفط، وعليه فقد تبنت الجزائر الكثير من الخطط والبرامج التي تحفز من خلالها الاقتصاد الأخضر، ومن بينها الخطة الخماسية الجديدة 2015-2019 والتي تنهض بالاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر، كالزراعة والمياه واعادة التدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة والطاقة، كل هذا سيعطي للجزائر فرصة لتنويع اقتصادها الانتاجي.

مقدمة:

اشكالية البحث:

اكتسب مفهوم الاقتصاد الأخضر أهمية بسبب قدرته على الاستجابة لمشكلات عديدة يواجهها العالم في الأوقات الراهنة، مثل التغير في المناخ، مشكلة الأمن الغذائي ونقص الطاقة، فيعد بذلك بديلا للاقتصاد التقليدي حيث يساهم في القضاء على الفقر ويعمل على تدعيم التنويع الاقتصادي من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية، كما أنه يوفر فرص عمل جديدة فالإشكالية التي تطرح نفسها: كيف يساهم الاقتصاد الأخضر كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالاقتصاد الأخضر وما علاقته بالتنويع الاقتصادي؟
- ما هو واقع تبني التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر؟

الفرضيات:

1. يعتبر الاستثمار في الاقتصاد الأخضر مدخلاً استراتيجياً هاماً لتنويع الاقتصاد الوطني الجزائري.
2. يعد التنويع الاقتصادي خيارا استراتيجيا لضمان استقرار الاقتصاد الجزائري وتقليل التباعية لقطاع المحروقات

أسباب اختيار الموضوع:

- تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:
- يعالج هذا البحث موضوعاً حيوياً في المجال الاقتصادي.
- يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع التي تم التطرق إليها بالفترة الأخيرة.
- افتتح هذا البحث مصدر اهتمام لكثير من الاقتصاديين.
- حاجة الاقتصاد الجزائري لهذا النوع من الدراسات.
- الرغبة في إثراء الإقتصاد الأخضر و أثر التنويع الإقتصادي.

مقدمة:

أهمية الدراسة:

تتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة للاستثمار في الاقتصاد الأخضر، ما يجعله فرصة هامة أو يرشحه ليكون محركا لتنويع الهيكل الاقتصادي الوطني والخروج من التبعية لقطع المحروقات.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الاقتصاد الأخضر وأهميته.
- اظهار دور الاقتصاد الأخضر في تعزيز التنويع الاقتصادي الوطني.
- واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على بعض المفاهيم التي لها علاقة بالموضوع، كمفهوم الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنويع الاقتصادي، وكذا القطاعات المساهمة والمشاريع المنجزة في الجزائر في إطار الاقتصاد الأخضر.

صعوبات البحث:

صعوبة الحصول على مراجع تخص هذا الموضوع.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني اقتصر على دراسة مساهمة الاقتصاد الأخضر في تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري أما الإطار الزماني تمت الدراسة من: 2002-2030.

دراسات سابقة:

1. دراسة عبد الكريم 2020، الابتكار الأخضر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي وتأثيره في تحقيق التنمية المستدامة، ركزت هذه الدراسة على تسليط الضوء على ثلاثة محاور رئيسية: الابتكار الأخضر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي وتأثيره في تحقيق التنمية المستدامة، في اتجاه التقدم الذي تحرزه العلاقات الاقتصادية لإيجاد حلول لتنويع

مقدمة:

التنمية المستدامة، بالإضافة إلى توضيح أهمية الدراسة التي تؤدي إلى هذه المحاور الثلاثة بالاعتماد على التنوع الاقتصادي، واستراتيجية الدراسة أن قطاع المؤسسات الصغيرة يعتبر القطاع الأفضل الذي يجب أن يعتمد على التنوع الاقتصادي لحل مشكلة التنمية المستدامة.

2. دراسة عبد القادر2017، سياسات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة، أبرز دراسة مفهوم الاقتصاد الأخضر وأسباب عدم التكافؤ واهدافه أحد السياسات التي تربط بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودورها في التخلص من الآثار السلبية لاستراتيجية تنمية المستدامة قطاع الطاقة إذ أن الاخضر هو أفضل سياسة تنموية تقود الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خطتها التنموية
3. كريم محمد قروف، قياس مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية عالية (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016. تتمحور الدراسة حول معرفة درجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على المورد النفطي كمصدر أولي، وما هي حدود ومستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

نتائج الدراسة المعتمدة على تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1980-2014)، مع ضعف درجة التنويع بأبعاده المختلفة التي اكتسبتها الجزائر في الاقتصاد، واستمرار الاعتماد على النفط والإيرادات والصادرات، وبالتالي، فإن التنويع الاقتصادي يعتمد على مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، لا بد وأن يواكب تحقيق أهداف أخرى.وأيضا تحقيق تنمية المستدامة بالإضافة إلى تكون المشكلة السلبية.

4. دراسة بن يوسف فاطمة الزهراء(2019)،"دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامةفي الجزائر"تناولت الدراسة كيفية توظيف سياسات الاقتصاد الأخضر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى القطاعات التي يمكن من خلالها تنويع القاعدة الاقتصادية.

مقدمة:

5.دراسة عيسى عبد الكريم (2021)،"الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، تطرقت الدراسة إلى ضرورة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر كبديل عن الاعتماد على قطاع المحروقات، مع اقتراح سياسات بيئية واقتصادية داعمة للتنويع.

6. دراسة لعريبي حنان (2020)،"أثر الاستثمار في الطاقـــات المتجددة على الاقتصاد الأخضر في الجزائر، درست العلاقة بين الاستثمار في الطاقة المتجددة وبناء اقتصاد أخضر، كأحد الحلول لتعزيزالتنويع الاقتصادي.

7. دراسة بن دريس فاطمة و علايلي فاطمة الزهراء 2025 الإقتصاد الأخضر كآلية لتعزيز التنويع الإقتصادي في الجزائر، تطرقت الدراسة الى ضرورة الانتقال نحو الإقتصاد الأخضر و التنويع الإقتصادي في الجزائر.

هيكل البحث:

بناء على ما تقدم ومن اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية للدراسة واختبار مختلف الفرضيات المقدمة تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين رئيسيين، اذ يتناول الفصل الأول الاطار النظري للاقتصاد الأخضر والتنويع الاقتصادي وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول نشأة ومفهوم الاقتصاد الأخضر ومبادئه وأهميته، ومتطلباته وقطاعاته، أما المبحث الثاني فيتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه، وأشكاله ومحدداته، واستراتيجياته ومؤشرات قياسه، أما المبحث الثالث فيتضمن دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال التطرق الى المجالات الاستثمارية والفرص المتاحة للاقتصاد الأخضر والعلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنويع الاقتصادي.

في المقابل جاء الفصل الثاني تحت عنوان الاقتصاد الأخضر والتنويع الاقتصادي في الجزائر والذي بدوره تم تقسيمه الى ثلاث مباحث حيث يبين المبحث الأول الاقتصاد الأخضر في الجزائر ومصادر تمويله، في حين تناول المبحث الثاني مساهمة قطاعات الاقتصاد الأخضر في التنويع الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثالث فيتضمن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كفرصة لتنويع الاقتصاد في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاقتصاد الأخضر والتنويع الاقتصادي

الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر والتنويع الاقتصادي

تمهيد:

برز مفهوم الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي لتحقيق تنويع الاقتصاد، من خلال تقليل التأثيرات السلبية على البيئة وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتحقيق تنويع اقتصادي شامل حيث يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق التوازن بين التنويع الاقتصادي والحفاظ على البيئة من خلال تشجيع الابتكار والطاقةالنظيفة. من جهة أخرى يمثل التنويع الاقتصادي ضرورة حيوية بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على قطاع أو مورد واحد مثل النفط أو الزراعة يهدف هذا التنويع إلى تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للدخل وتحقيـــق استقرار اقتصادي طويل الأمد من خلال تطويـر جديـدة مثل الصناعة والخدمـات والسياحةوالتكنولوجيا.

المبحث الأول: الاقتصاد الأخضر

الإقتصاد الأخضر هو نمط تنموي يهدف إلى تحقيق التنويع الإقتصادي مع الحفاظ على البيئة، من خلال الغستخدام المستدام للموارد و تقليل التلوث، نشأ كرد فعل للأزمات البيئية و الإقتصادية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الاقتصاد الأخضر

أولا: نشأة الاقتصاد الأخضر

دفع ظهور أزمات عالمية ممتدة ومترابطة خلال العقود الأربعة الماضية إلى إجراء تحليل معمّق للنماذج الاقتصادية الحالية ولمدى قدرتنا على زيادة الرفاه البشري والمساومة الاجتماعية وكذلك لعدم الاستدامة المؤثرة في طريقة التفكير المتمثلة في ترك الأمور على حالها والمقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي التي تركز تركيزا كبيرا على الناتج المحلي الإجمالي نظرا للتطلبات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة اذ يستهلك النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر كمية من الكتلة الاحيائية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها بصورة مستدامة مما أثر على خدمات النظم الإيديولوجية التي تشكل عنصرا رئيسيا من حياة الفقراء ويؤدي من ثم إلى استمرار تفاقم الفقر والتفاوتاتالاقتصادية لما

تسبب هذا النشاط آثاراً خارجية مثل التلوث وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية تهدد ما الأرض من قدرة انتاجية على توليد الثروة وضمان الرفاه البشري[1].

وقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر استجابة لهذه الأزمات المتعرقة، وهو يسعى إلى تحويل المحركات الدافعة للنحو الاقتصادي ويدعو إلى نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات العامة والخاصة والمحلية والدولية صوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضرنة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة وينتظر أن يولد هذا التحول النمو الاقتصادي المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها

ثانيا: مفهوم الاقتصاد الأخضر

في البداية يجب أن نوضح ما هو مفهوم كلمة الأخضر تعني كل ما يوجد في البيئة ولكن بشرط أن يكون صديقا لها ولا يسبب لها أي ملوثات أو على الأقل لا يضيف أو يزيد على البيئة المزيد من الأعباء التي تضرها أكثر أو يؤدي إلى تدهورها، إن الجانب الاقتصادي في البيئة يأخذ العديد من الأشكال ومنها المياه الجوفية والمعادن في المحاجر والطربة والهواء والغابات والأشجار والبراري، وهذه يطلق عليها القاعدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وأن الاستخدام الجائر لكل هذه العناصر سوف يؤدي إلى تدمير المنظومة البيئية وكذلك قهر الاقتصاد الأخضر من أجل الحفاظ على البيئة وحتى يحمي البيئة العالمية من التدهور[2].

وتعرف الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة 2012 الاقتصاد الأخضر بأنه هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو الملحوظ من المخاطر البيئية، وأما على المستوى الميداني فيمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجه فيه النمو في الداخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات ومنع خسارة التنوع الإحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي

---

[1] **زنيزن الحليمة، الاقتصاد الاخضر كتوجه استراتيجي لدعم التحول الاقتصادي والايكولوجي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 13، العدد 2، جويلية 2023، ص 98 مخبر النمذجة والتحليل السوسيو– اقتصادي في علوم المياه، جامعة سوق اهراس الجزائر**

[2] **ساندي صبري واخرون، الاقتصاد الاخضر وأثره على التنمية المستدامة، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية والمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، مصر، 2017، ص 5.**

وهذه الاستثمارات هي ايضا تكون موجهة بدوافع تناسب الطلب في الاسواق على السلع والخدمات الخضراء والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن ان تكون الاسعار انعكاسا ملائما للتكاليف البيئية.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية، من خلال الحد من انبعاثات الكربون وغازات الاحتباس الحراري وتحسين استخدام ومعالجة الشح في الموارد البشرية بما يحفظ حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة من جهة وفي الموارد الطبيعية من جهة أخرى[1]."

المطلب الثاني: مبادئ وأهمية الاقتصاد الأخضر

أولا: مبادئ الاقتصاد الأخضر

قامت العديد من المنظمات الدولية بإعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تساعد صانعي القرار في تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر، وهذه المبادئ تتمثل في:

1. يجب أن يخلق الاقتصاد الأخضر العمل اللائق والوظائف الخضراء.
2. الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة.
3. يحترم الاقتصاد الأخضر حدود الكواكب أو الحدود البيئية.
4. يستخدم الاقتصاد الأخضر عملية صنع القرار المتكاملة.
5. يقيس الاقتصاد الأخضر التقدم في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام المؤشرات المناسبة.
6. الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق العدالة بين الدول وبين الأجيال.
7. يحمي الاقتصاد الأخضر التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.
8. يساعد الاقتصاد الأخضر على الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتأمين الوصول إلى الخدمات الأساسية.
9. الاقتصاد الأخضر يستوعب العوامل الخارجية.

[1] محمد صديق نفادي، الاقتصاد الاخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الاجنبي، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، ص248

10. يسهم الاقتصاد الأخضر في تحسين الحوكمة وسيادة القانون وخلق نظم ديمقراطية تشاركية شفافة ومستقرة[1].

ثانيا: أهمية الاقتصاد الأخضر

ترجع أهمية الاقتصاد الأخضر إلى تزايد المشكلات العالمية المتوقعة بحلول عام 2030 حيث يتوقع حدوث الآتي :

- ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 45.%
- ارتفاع سعر برميل النفط ليصل الى 180 دولار.
- زيادة نسبة انبعاثات الكربون بنسبة 45.%
- ارتفاع متوسط درجة حرارة الارض بنسبة 6 درجات مئوية.
- انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تتراوح بين 5% الى 10.%
- من المتوقع وجود أكثر من مليار شخص يعيشون على دخل اقل من 1 دولار يوميا وثلاثة مليار شخص يعيشون على دخل اقل من 2 دولار يوميا، وكذلك يعتبر الاقتصاد الاخضر أحد ممرات القضاء على الفقر وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الخضراء في الإنتاج وبالتالي الحد من النفايات والتلوث نتيجة تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك[2].

ويعتبر الاقتصاد الأخضر أيضا وسيلة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي وذلك من خلال:

- محاربة تدهور البيئة.
- محاربة انتشار التنوع البيئي والاستغلال غير الجيد للموارد الطبيعية.
- تعظيم فرص الاستغلال الأنظف لموارد النمو للحصول على نموذج بيئي حيوي
- إمكانية تطوير قطاعات نشاط جديدة، تكنولوجيا ووظائف خضراء، وتسيير الانتقال إلى تحضير القطاعات التقليدية وأثارها على الوظائف.

---

[1] **خالد هاشم عبد الحميد، الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للبحث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد الثاني، 2022، ص 409–410.**

[2] **المرجع نفسه، ص 408 –409.**

- مساعدة البلدان السائرة في طريق النمو من حيث ضمان الأمن الغذائي والخدمات الأساسية مثل تزود بالمياه وتصريفها، حماية الموارد البيئية من الاندثار.
- تطور الأنشطة وتحولها (اخضرار الأنشطة) مثل بناء وتجديد البنايات.[1]

المطلب الثالث: متطلبات وقطاعات الاقتصاد الأخضر

أولا: متطلبات الاقتصاد الأخضر

من أجل تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات من بينها :

1. التأكد من تحكم المؤسسات في التكنولوجيا وامتلاكها للكفاءات اللازمة ومن الأفضل امتلاك كفاءات جديدة بغية امتلاك نظام تكوين متواصل
2. الأخذ بالبعد الاجتماعي من خلال امتلاك نظرة شاملة على العمل من أجل إحداث مناصب عمل ذات نوعية (شروط العمل، تطوير المسارات الوظيفية، مستوى الأجور....).
3. عدم إهمال أنشطة غير الخضراء والتأكد من التناسق العام بين الوظائف بمعنى وضوح واستقرار مختلف المشاريع والقرارات الاستراتيجية (قروض كبيرة، الحالة العامة للصناعة، مخططات تعبئة الوظائف الخضراء...)
4. ضمان إدماج الشركاء الاجتماعيين على جميع المستويات ومتابعة وتيرة العمل في الفروع ومدى أقلمته.
5. ضرورة وجود الدعم والتحفيز عن طريق الإنفاق العام الموجه وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح.
6. ضرورة توفر ظروف تمكينية من خلفية من اللوائح القومية والسياسات والدعم المادي والحوافز والهيكل القانونية والسوق الدولية وبروتوكولات المساعدة والتجارة[2].

[1] **مسعودة نصبة وآخرون، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق النهضة المستدامة، مجلة اقتصادية الأعمال والتجارة، المجلد 4، العدد 02، 2019، ص 196-197.**

[2] **يزيد تقرارات وآخرون، الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص561.**

ثانيا: القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر:

1. **الطاقة المتجددة:** إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود المرتفعة وغير المستقرة، بالإضافة إلى تخفيض آثار تغيير المناخ ومسؤولة عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وأن الطاقة المتجددة تمثل فرصة اقتصادية رئيسية، ويتطلب تحضير هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة.

2. **العمارة الخضراء:** يتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر التركيز على العمارة الخضراء التي تحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية في ضوء ازدياد الطلب على الطاقة، ما يقلص الانبعاثات المسببة لتغير المناخ، فضلا عن أن التحول الأخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية واجتماعية من حيث إنشاء وظائف وصناعات جديدة، وسيكون لترويج ممارسات البناء الأخضر تأثيرات بعيدة المدى على التحول المدني المستدام والنمو الاقتصادي.

3. **النقل المستدام:** يؤمن النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل آمن دون الإضرار بالصحة والنظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة، وهو الأكثر سلامة والأقل إيذاءا للأفراد والممتلكات والأقل تلويثا للهواء والتربة والمياه والأقل إصدارا للضجيج، وبالتالي الأقل استهلاكا للموارد الطبيعية[1].

4. **المياه:** تعد المياه عنصرا جوهري ومصدرا أساسيا للحياة، ومقوما رئيسي من مقومات التنمية التي حظيت باهتمام واسع في الدول خلال العقود الماضية، نتيجة لما تعرض له هذا المورد من إجهاد شديد بسبب سوء الاستهلاك وتلوث العديد من موارده والتغييرات المناخية، ولعدم وجود عدالة في التوزيع.

5. **السياحة:** تعد السياحة عبارة عن مجموعة من الأنشطة الحضارية والثقافية والاقتصادية التي يقوم بها الأفراد الذين ينتقلون من دولة إلى دولة أخرى، إذ تعد السياحة من أهم مصادر الدخل لدى الكثير من الدول فهي تسعى إلى تنمية السياحة داخلها وبمختلف أنواعها لجذب المزيد من السياح.

6. **النفايات:** تعد النفايات من بين أهم المؤشرات الحيوية الاقتصادية والتي تعكس طريقة الحياة، فالميل للاستهلاك والهدر يعتمد بشدة على قوة الشرائية للمجتمع، وجميع السلع في نهاية المطاف تطرح على شكل نفايات مما يترتب على ذلك أثار وخيمة على البيئة والنظم الايكولوجية والاقتصادية، وتعرف

[1] مسعودة نصبة، مرجع سبق ذكره، ص 200-201.

النفايات بأنها كل المخلفات والمواد التي تنتج من نشاط الإنسان والتي لم يعد يحتاج إليها وإنما يحتاج للتخلص منها وهي تعتبر حالة من ملوثات البيئة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي من المداخل الرئيسية لمعالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاديات الأحادية، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل لكل موارد المجتمع المادية والمالية والبشرية، وتجنيب هذه الاقتصاديات لمختلف الأزمات والصدمات الخطيرة والمفاجئة التي تكون ناتجة عن تقلبات أسعار هذه الموارد الأولية، الأمر الذي يستلزم في بداية الأمر تتبع الأساس النظري لمفهوم تنويع الاقتصادي والجوانب المحيطة به،

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي وأهدافه.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي.

تعريف: يقصد بالتنويع الاقتصادي كونه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة دون الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية .

أما في شقه المالي يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية[1].

[1] خيرة مجدوب، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، المركز الديمقراطي العربي، طبعة 1، برلين، ألمانيا، أوت 2020، ص 16-17.

كما عرف التنويع الاقتصادي هو عملية توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز الاقتصاد الحقيقي مكون من قاعدة انتاجية ومالية وخدماتية، يساهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط حيث تشمل القاعدة الانتاجية قطاعات الانتاج العيني كالصناعة والزراعة، والقاعدة المالية قطاعات المعارف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدماتية السياحة والتجارة وغيرها[1].

و عرف أيضا التنويع الاقتصادي بأنه يمثل العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضعا وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتقديم الموارد الطبيعية الخام، وتوسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق قيمة مضافة مما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد[2].

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي.

يهدف التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- رفع معدات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاستثمارات في عدد كبير من القطاعات.
- تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد أو منبع واحد.
- تقليل المخاطر الناجمة عن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منبع واحد وبالتالي تجنب التأثير على عمليات تمويل التنمية.
- رفع معدلات التبادل التجاري نتيجة توزيع المخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات على عدد كبير من السلع والخدمات بدلا من تركز الصادرات في سلعة واحدة او عدد محدود من السلع والخدمات.

---

[1] صادق هادي، دور توزيع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في اقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج (2000–2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي وتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 4.

[2] موسى باهي وكمال روينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في بلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 50، ديسمبر 2016، ص 531.

- زيادة درجة العلاقات بين القطاعات الانتاجية وبالتالي زيادة القيمة المضافة حيث يساهم التنويع الرأسي في زيادة روابط الامامية والخلفية في الاقتصاد حيث تتشكل مخرجات القطاع مدخلا انتاجيا لقطاعات اخرى.
- يساهم التنويع في توليد فرص عمل جديدة ومن ثم ارتفاع دخول العوائد عناصر الانتاج وما يترتب عليه من ارتفاع القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.
- يساهم التنويع في تمكين القطاع الخاص من لعب دور اكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتخفيض الدور الحكومي للدولة .
- يساهم التنويع في تعزيز التنمية المستدامة وذلك من خلال استقرار معدات النمو عبر الزمن وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة .
- تعتبر سياسة التنويع الاقتصادي من اهم السياسات التي تحقق التوازن والاستقلال الاقتصادي، باعتبارها سياسة كاملة وشاملة تعمل على استغلال الامثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية، وتسخيرها فيما يعزز مكانة الدول في الاقتصاد العالمي، لذا عمدت الدول النفطية تبني هذه السياسات لإنقاذ اقتصاداتها الهشة من الازمات التي تخلقها الاقتصادات النفطية (الربعية)[1].

المطلب الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي ومحدداته.

أولا: أشكال التنويع الاقتصادي.

يتم التمييز بين أشكال مختلفة من التنويع حسب اتجاه كل منها حيث يمكن صانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها وهي:

التنويع العمودي (الرأسي): وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية (التنويع العمودي للأعلى) أو التوجه لصناعات منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها (التنويع العمودي للأسفل)

التنويع الأفقي: وهو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة لا تتلائم مع الخبرات والطرق الإنتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.

[1] **خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1، جامعة حلوان، مصر، 2018، ص 78.**

التنويع الجانبي: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواق جديدة.

التنويع الشامل: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة.

التنويع الجغرافي: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع متغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.

تنويع المالي: وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال تنويع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنيب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة.

حيث يلعب التنويع الاقتصادي دوراً أساسياً في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية[1].

ثانيا: محددات التنويع الاقتصادي.

يرتبط التنويع الاقتصادي بمجموعة من المحددات الهامة التي تلعب دورا هاما في نجاح أو فشل عملية التنويع وتتمثل هذه المحددات في:

1. **حجم الاستثمارات**: تقاس قدرة الدولة على التنوع اقتصادها بحجم الاستثمارات ونسبة التكوين الرأسمالي في الدولة حيث يؤدي انخفاض مؤشر التنويع الى تحفيز الدولة لزيادة حجم الاستثمارات ومن ثم زيادة درجة التنويع الاقتصادي، وهو ما يتطلب قيام الدول بوضع استراتيجيات هادفة الى تحسين البنية الاساسية، وذلك بهدف جذب الاستثمارات في قطاعات جديدة نظرا لأهمية الاستثمارات في الاهتمام بالبحوث والتطوير والزيادة دافع الابتكار، هذا الى جانب نقل التكنولوجيا والمعرفة وتحسين القدرات الانتاجية بالبلد المضيفة.

[1] نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحث والدراسة والدراسات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 12، 2017، ص 37.

2. **معدلات النمو الاقتصادي:** حيث يسهم الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي معبرا عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في رفع معدلات التنويع نتيجة زيادة القوة الشرائية وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات.

سياسات التجارة الخارجية المطبقة: حيث تؤدي سياسات التجارة الحرة المطبقة في أي دولة إلى زيادة مستوى في السلع الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة إلا أنه مع مرور الوقت يحدث زيادة في مؤشر التنويع الاقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية.

3. **درجة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة:** حيث يساهم استقرار السياسات الاقتصادية المطبقة في زيادة درجة التنويع فعلى سبيل المثال يؤدي انخفاض معدلات التضخم إلى زيادة التنويع وبالتالي نمو قطاعات انتاجية جديدة لتلبية المتطلبات واحتياجات الأسواق المحلية والخارجية كما تؤثر سياسات سعر الصرف المطبقة على درجة التنويع.

4. **الإدارة الحكومية الرشيدة:** وهي شرط أساسي لبناء بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي وذلك من خلال تصميم وتقييد سياسات تهدف إلى تعزيز النمو في القطاعات حديثة العهد وتطويرها بما يسمح لها بالازدهار والإسهام بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني، كما أن للحكومة دورا هاما في وضع إطار تنظيمي مناسب لدعم النشاط الاقتصادي وتوفير بيئة أعمال مناسبة من خلال تحسين الإجراءات التنظيمية الخاصة بالتجارة الخارجية بما يسهم في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.

دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الابتكار في القطاعات غير المستغلة وتشجيع القيام بعمليات البحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تسهم في التنويع الاقتصادي، ويتطلب ذلك قيام الحكومة بتحسين السياسات الصناعية وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه بيئة الأعمال، وتشجيع عمليات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

5. **درجة استغلال الموارد الطبيعية:** حيث يسهم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الدولة في زيادة حجم الانتاج وتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة الصادرات، فعلى سبيل المثال يجب على الدول النفطية استغلال الوفرة النفطية المتاحة في تطوير الصناعات التحويلية والخدماتية وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي.

6.التكامل الاقتصادي: حيث تسهم اتفاقيات التكامل الاقتصادي في تبسيط وتوحيد الاجراءات الجمهورية عبر الحدود، وهو ما يسهم في تنمية برامج تنمية المكانية (Spatial Development Initiatives SDIS)، وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود وتحقيق التنوع الاقتصادي.

توافر الخدمات الاساسية والمساندة مثل التعليم والتدريس والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدلات الانتاج والانتاجية كما يتطلب ايضا توفير بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة[1].

المطلب الثالث: استراتيجيات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

أولا: استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

يمكننا التطرق إلى عدة أنواع من الاستراتيجيات:

1. **استراتيجيات التنويع المترابط وغير المترابط:** وتنقسم إلى نوعين :

أ. **استراتيجية التنويع المترابط:** هو التنويع الذي تعتمد فيه المؤسسة على نشاطها الأساسي، أي تدخل ميادين النشاط التي تستطيع فيها استخدام مواردها الحالية، وهي نفس الفكرة التي تبنى عليها اقتصاديات النطاق، كمثال على ذلك نذكر مؤسسة تنشط في قطاع البنوك والتأمينات، حيث يعتبر الميدانين مثل نقاط البيع، بصفة عامة يكون التنويع المترابط إذا استخدمت المؤسسة أجزاء من سلسلة القيمة في أكثر من ميدان نشاط وهو ما يدعم الميزة التنافسية ورفع حجم الأرباح.

ب. **استراتيجية التنويع غير المترابط:** تقوم المؤسسة في هذه الحالة بالدخول إلى ميادين نشاط ليس لها علاقة مع بعضها البعض، كما أنها غير مرتبطة بنشاطها الأساسي ومواردها وكفاءاتها، فهذا النوع من التنويع يتضمن إضافة منتجات أو خطوط إنتاجية جديدة كليا إلى مجال المؤسسة ولا ترتبط بالمنتجات القائمة بأي صلة، ومن أهم الدوافع لتبني هذا الشكل نجد الدافع المالي، حيث تستخدم المؤسسة الأرباح المحققة في ميدان معين من أجل تمويل ميادين أخرى[2].

---

[1] **خالد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-81.**

[2] **نبيل جعيجع، استراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، دراسة ميدانية في مؤسسة condor للإلكترونيات، برج بوعريريج، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوظياف، المسيلة الجزائر، 2007، ص ص 31-34.**

2. استراتيجيات النمو المتوازن والنمو غير المتوازن:

وتنقسم بدورها إلى قسمين:

أ. **استراتيجية النمو المتوازن:** ويقصد بها نمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل يتلاءم ومرونة طلب الدخل من وجهة نظر الاقتصاد الوطني كله، وترى هذه الاستراتيجية أن إحدى العقبات التي يمكن أن تكون عائقاً أمام نجاح أي صناعة جديدة في البلدان النامية هي ضيق السوق، فنتيجة لكون القطاعات الاقتصادية متشابكة فيما بينها يكون لدينا كقطاع يمثل السوق لناتج قطاع آخر، وأن الاستثمار في قطاع واحد يؤدي إلى عجز القطاع عن بيع منتجاته وبالتالي تضييق السوق[1].

ب. **إستراتيجية النمو غير المتوازن:** تقوم هذه الإستراتيجية على فكرة أساسية متمثلة في تأييد الدفعة القوية كوسيلة عملية لكسر حلقات تخلف، ولكن هذه الدفعة لا تتوزع على مستوى واسع من الاقتصاد الوطني، بل يتخذ النمو تحت هذه الإستراتيجية شكل تقدم ونمو بعض القطاعات أو قطاع رئيسي واحد يسمى بالقطاع القائد، الذي يجذب بقية الاستثمارات وبالتالي تقدم بقية قطاعات الاقتصاد[2].

3.استراتيجية التصنيع: قد بينت الكثير من الدراسات والأبحاث أن الاقتصاديات المتنوعة أقوى أداءً على المدى الطويل، مما يسمح بتحسين الإنتاج وزيادة الدخل، وأعطت الأولوية للصناعات الوسطية والثقيلة كحل لمشكلة التخلف الاقتصادي والتركيز على تجارب الدول المتقدمة في التنمية الصناعية، ومن أبرز أهداف الاستراتيجيات والتي تتبعها الدول النامية من أجل تنمية قطاع الصناعة هي:

أ. **استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات:** وتعتمد هذه الاستراتيجية على مجموعة من المبادئ أهمها:

---

[1] **عبد الحكيم سبعيح، أثر التغييرات الكمية والنوعية لعناصر الانتاج على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1982-2008، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية والتجارية فرع الاقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 29.**

[2] **مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الاصلاحيات الاقتصادية للفترة 1990-2015، أطروحة دكتورة في العلوم التجارية تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوظيف، المسيلة، 2017، ص ص 32-33.**

- في ظل انهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لابد من التصنيع.
- جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض تعريفة الجمهورية ونظام الحصص وبالتالي جعل صناعات إحلال الواردات مربحة وذلك من خلال تطبيقها لمجموعة من الآليات.
- حماية الصناعات المحلية من المنافسة غير العادية التي تمارسها شركات متعددة الجنسيات.
- تتيح هذه الاستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني والزيادة مساهمة قطاع الصناعة في النشاط والناتج الداخلي الإجمالي.
- تسمح بعلاج مشكلة العجز في ميزان المدفوعات للدول النامية من خلال نقص الواردات من الخارج.
- ولأن تطبيق استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات تساعد في تحقيق أشكال التنويع الاقتصادي وأن تبني هذه الاستراتيجيات من قبل الدول النامية يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تشكل دعامة لبناء اقتصاد يتميز بالمرونة والتنوع ويتجاوب مع الصدمات.

ب. **استراتيجية التصنيع لإحلال الصادرات:** والتي تسمح كذلك بترقية الصادرات والتي تقضي بالعمل على إحلال الصادرات من المواد الأولية والمواد ضعيفة التحويل بصادرات غير تقليدية من المنتجات المصنعة لتحقيق نمو اقتصادي سريع مدعوم بعائدات التصدير، وقد طبقت هذه الاستراتيجية في الكثير من الدول بنجاح وأشهرها كوريا الجنوبية، ماليزيا، أندونيسيا، البرازيل، حيث يواجه تطبيق هذه الاستراتيجية في الدول النامية عدة قيود تجعل من صناعات هذه الدول غير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة الدولية، منها ضعف المستوى التكنولوجي والتقدم التقني، محدودية المهارات الفنية والقدرات التنظيمية، والقيود المفروضة من طرف الدول المتقدمة على الصادرات الصناعية القادمة من الدول المتخلفة، ويمكن التفريق بين استراتيجيتي إحلال الواردات وإحلال الصادرات من خلال:

- تحديد دقيق للصناعات الناشئة الواجب حمايتها والتأكد من توفير احتمالات تنافسية في التصدير أو في إحلال الواردات من دون حماية بعد فترة معينة.
- التحول التدريجي من السوق المحلي إلى السوق الخارجي بالإضافة لتحول من الصناعات الاستهلاكية إلى الوسطية ثم الاستثمارية.

- عدم اغفال القطاع الزراعي[1].

ثانيا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها:

- معدل ودرجة التغيير الهيكلي كما تدل عليها النسبة المؤدية إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات من الزمن.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر الصرف، ومن مفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- تطور إرادات النفط والغاز كنسبة من مجموعة إرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة الاتساع قاعدة الإرادات غير النفطية على مر الزمن إذ أن ذلك يدل على النجاح في التطوير مصادر جديدة للإرادات غير النفطية.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموعة الصادرات والعناصر المكونة لصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل ارتفاع الصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة إذ يمكن أن تنجع عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي .
- مقاييس الانتاجية حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته.

[1] **نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة تصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 12، 2017، ص ص 38-39.**

- تغيير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي ضمن لزيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي[1].

حيث أن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنوع، والإجراء العمليات المقارنة فيما يخص مدى التنوع الاقتصادي سواء في الدول المختلفة أو نفس الدولة خلال فترات مختلفة، فهناك مقاييس رئيسية يمكن من خلالها معرفة درجة التنوع الاقتصادي.

مؤشر فندل هيرشمان: هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية:

حيث أن مؤشر فندل هيرشمان يأخذ قيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا في المتغير المدروس، ويأخذ قيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفر وهي حالة التي يكون فيها الناتج متمركز في قطاع واحد.

Xi :الناتج المحلي الإجمالي.

X: الناتج المحلي الاجمالي.PIB

N: عدد مكونات الناتج، عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس[2].

مؤشر فلادمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

ai: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساسي،

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة مقارنته.

[1] **محمد بوطلاعة، نعيمة بن دبيش، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية، مجلة الشاكر الاقتصادية، العدد 2، الجزائر، 2018، ص 103.**

[2] **ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18، العدد 2، الكويت، 2014، ص 212.**

COS: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة (0) يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني وعلى عكس في حالة الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية[1].

مؤشر تركيز الصادرات:

Hij: تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات الدول.

Hi: تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم،

يتراوح هذا المؤشر من (1-0) بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى وعندما يصل الدليل إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات من السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية[2].

مؤشر أنتروبي: وهو كالآتي حيث:

Si: تعني حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي وأن مؤشر أنثروبي يقارن توزيع أيدي العاملة أو توليد الدخل بين الصناعات.

- ارتفاع قيمة أنتروبي تشير إلى تنويع كبير نسبيا.
- في حين تشير القيم المتدنية للمؤشر إلى ارتفاع نسبة التركيز.
- إذا كان مؤشر متكافئا فإن هذا يشير إلى مساواة في توزيع الأيدي العاملة بين جميع القطاعات أي أن التنويع تام.
- أما إذا كانت قيمة المؤشر في حدها الأدنى فإن هذا يعني أنك تخصيص في أعلى حد له (انعدام التنوع).[3]

---

[1] **احمد ضيف، احمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 19، جامعة البويرة، الجزائر، 2018، ص 197.**

[2] **محمود بن حمود عدنان محيرق، التنويع الاقتصادي مفهوم الاهداف والمميزة والمبررات ومؤشرات قياسه، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتوزيع الاقتصادي في الدول المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر الجزائر 3/2، نوفمبر 2014، ص 212.**

[3] **مايح تنسيب الشمري، ضروريات التنويع الاقتصادي في العراق مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 24، 2016، ص 7.**

المبحث الثالث: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنويع الاقتصادي.

يساهم الإقتصاد الأخضر في تنويع الإقتصاد من خلال خلق قطاعات جديدة كالطاقات المتجددة و الزراعة المستدامة و هو يحد من التبعية لقطاع واحد و يعزز النمو المستدام و المرن.

المطلب الأول: الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنويع الاقتصادي.

أولا:مساهمة القطاعات الحيوية في الاقتصاد الأخضر.

يتم التركيز على عشر قطاعات اقتصادية رئيسية تعتبر الاستثمار في استدامتها (تخضيرها) من توليد نتائج إيجابية ومتناغمة بما في ذلك تنويع الاقتصاد، توفير الوظائف الجيدة، تقليل الفقر، زيادة الرفاهية والمساواة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية والقدرة الايكولوجية.

2.1. الطاقة المتجددة تمثل فرصا اقتصادية رئيسية:

توفر الطاقة المتجددة فرصا استثمارية هائلة، حيث تتطلب استدامة قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات في المصادر المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة وفي تحسين الكفاءة.

تنمو الاستثمارات في الطاقة المتجددة في ظل الأسواق الحالية بمعدلات قوية بمعدل نموي سنوي إجمالي بلغ 33.63% في الفترة من 2002 حتى منتصف 2009 بالرغم من الكساد.

2 2. الحد من ازالة الغابات وزيادة استعادتها له جدوى اقتصادية واضحة:

الغابات جزء رئيسي من البنية التحتية الايكولوجية التي تدعم رفاهية الانسان، كما تدعم خدمات وسلع الغابات الكثير من الزراعات المعيشية والريفية وتوفر القدرة على البقاء للقطاعات التي تعتمد على النواحي البيولوجية[1].

3.2. الزراعة المستدامة فرصة هائلة للاستثمار:

يتطلب بناء الزراعة المستدامة أصولا رأس مالية مادية، استثمارات مالية، وأبحاث وبناء للقدرات في مجالات رئيسية، إدارة خصوبة التربة، استخدام المياه بكفاءة، تنويع المحاصيل والماشية، استخدام الأسمدة العضوية،

[1] حفاظ زحل واخرون، الاستثمار في الاقتصاد الاخضر كفرصة للتنوع الاقتصادي الجزائري، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الثالث، ديسمبر 2015، ص 44

الإدارة المتكاملة لصحة الحيوانات والنباتات البيولوجية والآلات المناسبة على مستوى المزارع، الحرث الأمثل والتحكم المتكامل في الحشرات، بالإضافة إلى تنمية البنية التحتية في مناطق ريفية بالدول النامية[1].

4.2. الاستثمار في تحسين موارد الماء وكفاءتها:

قطاع المياه المستدامة أو الأخضر يفتح فرصا للاستثمار في البنية التحتية وإصلاح السياسة المالية والاستثمار في إعادة استخدام المياه، جمع مياه الأمطار.

5.2. الاستثمار لتحقيق مستويات مستدامة من الصيد:

استدامة هذا القطاع تتطلب توجيه الإنفاق العام لتقوية إدارة الصيد، بغرض إعادة بناء السلالات السمكية المستنفذة التي تعرضت للصيد الجائر، توقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2011 أن القيمة الحالية لفوائد قطاع الصيد الأخضر ستكون نحو ثلاثة إلى خمسة أضعاف قيمة الاستثمار اللازم، أما المواصلة في طريقة العمل المعتاد فستؤدي إلى استمرار تراجعه والتقلص في قطع الصيد الناتج عن زيادة الندرة و انصيام السلالات.

6.2. تنمية السياحة المستدامة تدعم الاقتصاد المحلي وتقلل من الفقر:

صاحب نمو السياحة مجموعة من التحديات مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، صرف الماء غير المعالج، توليد المخلفات، تدمير التنوع البيولوجي البحري والأرضي، والتهديدات التي تواجه بقاء الثقافات والتقاليد المحلية، إلا أن السياحة البيئية تحظى حاليا بمعدل نمو مثل ستة أضعاف معدل نمو القطاعات بالكامل، ويتوقع أن تقوي السياحة المستدامة وزيادة مشاركة المجتمع المحلي، إمكانيات التوظيف.

7.2. النقل المستدام:

تحسين كفاءة الطاقة في جميع وسائل النقل، والتحول من النقل الخاص إلى العام، وغير المعتمد على محركات كالسيارات التي تعمل جزئيا على الكهرباء يفتح فرصا كبيرة للاستثمار وخلق مؤسسات والابتكار.

8.2. السكن المستدام:

[1] حفاظ زحل وآخرون، المرجع نفسه، ص 45

عن طريق الاستثمار في تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني، وإذا أخذنا في الاعتبار الطلب على المباني الجديدة (الاسكان الاجتماعي، المستشفيات، المدارس...الخ) في الدول النامية، فإن إمكانية النحو تكون أعلى بكثير يكون السكن مستداما باعتماده على مواد صديقة للبيئة، وتخفيض استهلاك الطاقات والمياه[1].

2.9. إدارة المخلفات وتدويرها:

يتعامل مع المخلفات الناتجة عن النمو الاقتصادي والحضاري، التصنيع وأنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، حيث تنتج عمليات فرز ومعالجة المواد القابلة للتدوير وتثمينها وظائفا وتبلغ عشرة أضعاف تلك التي تنتجها عمليات الحرق ومقالب القمامة، ما يجعله مجالا واعدا للاستثمار[2].

ثانيا: الاقتصاد الأخضر كفرصة لإعادة هيكلة وتنويع الاقتصاد.

أوصى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الاقتصاد الأخضر لعام 2008، بالاستثمارات العامة والسياسات التكميلية والإصلاحات السعرية التي تهدف لبدء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتبعث الحيوية في الاقتصاد وسوق العمل، وتتعامل مع الفقر المستديم في نفس الوقت.

كما بيّن أن الاقتصاد الأخضر يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات في القطاعات الخضراء تدعمه في ذلك الإصلاحات في السياسات، تتيح هذه الاستثمارات رسم ملامح الأعمال التجارية والبنى التحتية والمؤسسات، وبالتالي هيكل اقتصادي جعله أكثر تنوعا واستدامة في نفس الوقت، وسوف تؤدي عملية إعادة رسم الملامح هذه إلى زيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد ارتفاع عدد الوظائف الخضراء اللائقة انخفاض كميات الطاقة والهواء في عمليات الانتاج تقلص النفايات والتلوث[3].

المطلب الثاني: المجالات الاستثمارية والفرص المتاحة للاقتصاد الأخضر.

أولا: أبرز المجالات الاستثمارية الممكنة في الاقتصاد الأخضر.

[1] حفاظ زحل واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 45، 46

[2] المرجع نفسه، ص 46

[3] المرجع نفسه، ص 47– 48

صنفت الدراسات والأبحاث التي قام بها مختصون من **OCDE** وكذلك اللجنة الأوروبية مجالات أكثر توسعا تركز على الفروع الصناعية المتاحة للاستثمار في الاقتصاد الأخضر، حيث تتفرع إلى ثلاثة فئات رئيسية، تشمل كل منها على مجموعة نشاطات صناعية جديدة وهو ما يوضعه أكثر الشكل الموالي:

الجدول الرقم 01: الفروع الصناعية المستحدثة في إطار الاقتصاد الأخضر.

فرع الطاقات المتجددة	فرع تعظيم استهلاك واستغلال المواد	فرع تسيير دورة حياة الموارد الطبيعية
- الوقود الحيوي - الطاقة الحيوية - الطاقة البحرية - الطاقة الهوائية - الطاقة الحرارية - الطاقة الشمسية	- البناء الايكولوجي - الكيمياء الخضراء - الصناعات الهيدرولوجية - اللوجستيك وتسيير تدفق المواد - المواد الحيوية - تعظيم العمليات التصنيعية	- التقاط، تخزين وتثمين Co2 - تسيير الموارد المائية والنشاطات التنظيمية - إعادة تدوير واسترجاع النفايات

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات تقرير:

Les filières industrielles stratégiques de l'économie vers : enjeux et perspectives, références - CGDD, Mars 2013, p 1

وفي إطار مخططات النمو في العديد من الدول تم توجيه استثمارات عمومية معتبرة في البنى التحتية الخضراء، الابتكار الإيكولوجي، وإعادة هيكلة النشاطات الصناعية من خلال وضع استراتيجيات للنمو الأخضر. وحاليا يعرف السوق المنتجات الخضراء والطاقات النظيفة على المستوى العالمي نموا متزايدا سنويا. إذ يبلغ حجم السوق المنتجات والخدمات البيئية حاليا ما يقارب 1.37 تريليون دولار، حيث تسيطر مجموعة من الدول الرائدة في بعض القطاعات الاستراتيجية ذات تنافسية عالية فيها[1].

[1] **زنيزن حليمة، الاقتصاد الأخضر كتوجه استراتيجي لدعم التحول الاقتصادي والايكولوجي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 3، العدد 2، جويلية 2023، ص 101**

ثانيا: الفرص الاقتصادية التنموية للاستثمار في القطاعات الخضراء.

إن الاقتصاد الأخضر يمكن أن ينطوي على فرص متنوعة مثل تشجيع الابتكار، وإنشاء أسواق جديدة، استحداث فرص عمل بالإضافة إلى الإسهام في القضاء على الفقر، ويمكن تحقيق ذلك إلى جانب احترام الحدود البيئية وتعزيز الإدارة السليمة لقاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها البشرية، والفرص التي يوفرها الاقتصاد الأخضر قد تتفاوت من بلد لآخر فبالنسبة للبلدان المتقدمة، قد يكون الاقتصاد الأخضر فرصة لفتح مسارات جديدة وإيجاد فرص العمل، إلى جانب الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري وزيادة كفاءة الموارد، في حين أن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر يعرض الاقتصاديات الناشئة فرصا هامة لوضع اقتصاد فرصا هامة لوضع اقتصادياتها على مسار انمائي قائم على انبعاث كربوني منخفض وعلى كفاءة الطاقة والموارد، وقد يحقق لها ميزة نسبية في السوق العالمية، إلى جانب كفاءة استدامة نحو السريع لتلبية تطلعاتها الانمائية، وفي كثير من البلدان النامية ولاسيما البلدان منخفضة الدخل يمكن ان يشكل الاقتصاد الأخضر فرصة لتخطي مراحل انمائية وتطبيق تكنولوجيات متقدمة ولكن ملائمة محليا من اجل تحقيق الامن الغذائي وكفاءة حصول المناطق الريفية على الطاقة، وتوفير امدادات مياه نظيفة والمساكن والمرافق والصرف الصحي والنقل العام، وهي امور يمكن ان توجد فرص عمل وتساهم في القضاء على الفقر في نفس الوقت[1].

ثالثا. تثمين الرأسمال الطبيعي والاستثمار فيه:

يتميز سيناريو الاقتصاد الأخضر بالاستثمار في المخزونات من الرأسمال الطبيعي المتجدد، واستعادتها بما في ذلك الغابات والأسماك والتربة، أما المخزون من الموارد الطبيعية غير المتجددة لاسيما الوقود الأحفوري فيتناقص بمعدل أبطأ بسبب تحسين الكفاءة وتطوير بدائل المتجددة للطاقة، مما يوفر أساسا لتحقيق مكاسب في الدخل المستدام على المدى المتوسط والطويل[2].

رابعا. خلق فرص العمل:

[1] زنيزن حليمة، ص 101-102

[2] زنيزن حليمة، مرجع سبق ذكره، ص 102

بالنسبة للتوظيف فإن القطاعات الخضراء تتباين في حجم الفرص التي توفرها فبعضها يسبب التراجع في حجم عرض الوظائف على المدى القصير والمتوسط، وبعضها يضاعف حجم العرض مثل قطاعات إعادة التدوير والقطاعات المتجددة والطاقات المتجددة والسياحات البيئية، بينما تتراجع خاصة في تسيير المياه والزراعة البيولوجية والصيد نظرا للحد من النشاطات التقليدية بهدف إعادة تجديد الموارد، إنما على المدى الطويل يسمح النمو في هذه القطاعات بإعادة رفع حجم الوظائف المتوفرة.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنويع الاقتصادي.

يلعب الاقتصاد الأخضر دوراً كبيراً في تحقيق التنويع الاقتصادي بأبعاده الثلاثة، الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من خلال ما يلي:

1. توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة:

إن تحقيق اقتصاد أكثر اخضرارا ومراعاة للبيئة يستند على أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، مما يتطلب الأمر إحداث تغييرات في ممارسة معظم الشركات، إلى جانب تغييرات كلية في طبيعة الاقتصاد حيث يضع القدرة للمؤسسات على الاستمرار وتبني أنماط إنتاج جديدة، زيادة على ذلك يتعزز الاقتصاد الأخضر انطلاقاً من سوق العمل الملائم وتقدم في مجال التنمية الاجتماعية.

كما تشير الدراسات أن في البلدان النامية قرابة 1.3 مليار شخص لا يتمتع بالطاقة النظيفة كالبيئة، مما يتطلب الأمر بذل مزيد من الجهود لتحسين الوصول إلى الطاقة المتجددة، حيث يساهم في التغلب على ندرة الطاقة.

حيث تجدر الإشارة إلى أن تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر يحقق لمنظمات الأعمال فوائد ومكاسب كبيرة، ويمكن أن يضع المنظمة على قمة الهرم التنافسي وخاصة مع تزايد الوعي البيئي في السوق بشكل عام، فتبني سياسة الاقتصاد المستدام يجعل المنظمة قريبة من عملائها وبالذات الذين لديهم توجه بيئي، فضلا عن المحافظة على البيئة و استخدام الموارد الطبيعية[1].

2. دور الاقتصاد الأخضر في توفير الوظائف الخضراء:

[1] **مسعودة نصبة وآخرون، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحسين التنوع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص 204-205**

أدى التحول إلى اقتصاد مستدام بيئيا إلى ظهور الوظائف الخضراء، وهي نوع جديد من الوظائف التي تؤدي دورا حيويا في خضرنة المنشآت والاقتصادات، حيث في عام 2008 أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة التقرير العالمي حول الوظائف الخضراء نحو عمل لائق في عالم منخفض الكربون، بالتطرق إلى عرض خصائص الوظائف الخضراء الموجودة في مجال الطاقة المتجددة والمباني والنقل والصناعات الأساسية والزراعة والغابات، والتأكيد على دور سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية ومناقشة آثار الدعم والإصلاح الضريبي وأسواق الكربون، ووضع علامات إيكولوجية وغيرها كأدوات رئيسية للسياسة الخضراء، إضافة إلى رفع الوعي حول الحاجة لمتابعة انتقال عادل مع ضرورة تدريب وتثقيف القوى العاملة الخضراء.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تعريف الوظائف الخضراء على أنها تلك التي تقدم المنتجات والخدمات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة، والحد من التلوث والحفاظ على الطاقة والموارد الطبيعية وإعادة النفايات[1].

[1] نجم عبود نجم، البعد الأخضر للأعمال المسئولية البيئية لشركات الأعمال، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 216

خلاصة الفصل:

يشكل الإطار النظري للإقتصاد الأخضر و التنويع الإقتصادي أساسا لفهم العلاقة بين حماية و تحقيق نمو إقتصادي متوازن. فتبني مبادئ الإقتصاد الأخضر يساهم في خلق فرص استثمارية جديدة، و يعزز الإبتكار في قطاعات متعددة، مما يدعم جهود التنويع الإقتصادي.

الفصل الثاني:

الاقتصاد الاخضر والتنويع الاقتصادي في الجزائر

الفصل الثاني: الاقتصاد الاخضر والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد

في ظل التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة، يلعب الأخضر دورا محوريا في دعم جهود التنويع الاقتصادي لاسيما في الدول التي تعتمد بشكل مفرط على قطاع واحد كالموارد الطبيعية أو النفط ، فالاقتصاد الأخضر يقوم على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية و تشجيع الطاقة المتجددة، حيث ان تبني تقنيات الإنتاج النظيفة لا يهدف فقط إلى حماية البيئة بل يشكل ايضاً منصة خصبة لنمو قطاعات اقتصادية جديدة و توفير فرص عمل متنوعة من خلال تعزيز مجالات مثل الطاقة الشمسية و الرياح و إدارة النفايات و الزراعة و السياحة البيئية و النقل المستدام يمكن الاقتصاد الأخضر ان يفتح افاق واسعة لتنويع القاعدة الاقتصادية و زيادة مرونتها.

المبحث الاول: الاقتصاد الاخضر في الجزائر ومصادر تمويله.

يعد الاقتصاد الاخضر خيارا استراتيجيا للجزائرلتحقيق التنويع الاقتصادي و تقليل الإعتماد على المحروقات. و يتم تمويله من خلال مصادر متعددة مثل الميزانية العامة، التمويل البنكي، و الشركات الدولية و آليات التمويل المناخي.

المطلب الاول: واقع التوجه نحو الاقتصاد الاخضر في الجزائر.

لقد حاولت الجزائر وعلى غرار بقية الدول والاخرى تنمية البنية التحتية والارضية الداعمة لتبني الاقتصاد الاخضر، وذلك من خلال قيامها بسن العديد من القوانين التي تدعم هذا التحول وتراعي البعد البيئي للاقتصاد الاخضر، وكذلك وفي اطار سعيها للتحول للاقتصاد الاخضر وعزمها لإدماج الطاقات المتجددة وتنويع المزيج الطاقوي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الاخضر والنهوض بالمجالات الترابية، قامت الجزائر في هذا المجال بإصدار مجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية وتأسيس العديد من المنظمات والمؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث، وذلك في محاولة منها لإيجاد حلول شاملة ودائمة للمشاكل والتحديات البيئية والتحول التدريجي نحو الاقتصاد الاخضر من جهة واستغلال واغتنام الامكانيات الوطنية من الطاقات المتجددة من جهة اخرى[1].

[1] كناف شافية، التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر بين مزايا التطبيق وتحديات التجسيد، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 575.

أولا: برنامج الطاقات المتجددة.

قامت الجزائر بإطلاق برنامج لتطوير الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة الذي يعتمد على استراتيجية تنمية الطاقة المتجددة من أجل تنويع مصادر الطاقة، وذلك في كل الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، خاصة في مجال الطاقة الشمسية بحلول سنة 2030، فيما تمثل طاقة الرياح المحور الثاني مع تقدير بلوغ نسبة 3% من إنتاج الكهرباء سنة 2030.

كما تعتزم الجزائر تأسيس بعض الوحدات التجريبية الصغيرة بهدف اختبار مختلف التكنولوجيات في ميادين طاقات الكتلة الحية، الحرارة الجوفية، وتحلية مياه البحر، عن طريق مختلف فروع طاقات المتجددة[1].

وقد تم تسطير برنامج الطاقة المتجددة عبر المراحل التالية:

- **سنة 2013**: تأسيس قدرة إجمالية تقدر بـ 110 ميغاواط
- **سنة 2015**: تأسيس قدرة إجمالية تقدر بـ 650 ميغاواط
- **سنة 2020**: تأسيس قدرة إجمالية تقدر بـ 2600 ميغاواط للسوق الوطني وتصدير نحو 1000 ميغاواط
- **سنة 2030**: تأسيس قدرة إجمالية تقدر بـ 10000 ميغاواط للسوق الوطني وتصدير نحو 1000 ميغاواط

تتمثل أهم فروع أنتاج الطاقات المتجددة في الجزائر في:

1.1. **الطاقة الشمسية الكهروضوئية**: يقصد بها الطاقة المسترجعة والمحولة مباشرة إلى كهرباء انطلاقا من ضوء الشمس باستعمال الألواح الكهروضوئية، وبالإضافة إلى كون هذه الطاقة نظيفة غير ملوثة تتميز بانخفاض تكلفة صيانة الأنظمة الكهروضوئية، فهي تلبي وتشمل جيدا حاجيات المناطق النائية والمعزولة.

1.2. **الطاقة الشمسية الحرارية**: يقصد بها تحويل أشعة الشمس إلى طاقة حرارية، ويمكن استعمال هذا التحول بصفة مباشرة كتدفئة بناية مثلا، أو بصفة غير مباشرة كإنتاج بخار الماء للتدوير المولدات الثوربينية للحصول على الطاقة الكهربائية.

[1] **برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، 2011.**

1.3. **طاقة الرياح:** بالنظر للمساحة الواسعة والهامة للمنطقة المعرضة لرياح قوية نسبيا، فقد تضمن برنامج خطة لاستغلال هذا المصدر من الطاقة تكون على المراحل التالية:

المرحلة الأولى: 2011-2013 إنشاء أول مزرعة هوائية بقدرة تبلغ 10 ميغاواط بأدرار

المرحلة الثانية: 2014-2015 إنجاز مزرعتين هوائيتين تقدر طاقة كل واحدة منهم حوالي 20 ميغاواط.

المرحلة الثالثة: 2016-2030 مشاريع أخرى طور الدراسة بقدرة انتاجية تبلغ 1700 ميغاواط[1] .

ثانيا: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، يشمل كل القطاعات الوزارية والمجالات الحيوية من بينها، وزارات الفلاحة والصناعة النقل والطاقة والمياه والسياحة والبيئة وقطاعات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والثقافة.

وتتمثل التوجهات الأساسية للمخطط الوطني حسب ما نصت عليها المادة 12 من هذا القانون 10/10 في:

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية.
- تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلاني.
- التوزيع الفضائي الملائم للمدن والتجمعات السكنية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام البنية الحضرية المتوازنة ودعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم.
- حماية تراث الإيكولوجي الوطني وتنميته.
- تماسك الاختبارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية[2].

المطلب الثاني: مصادر محلية لتمويل الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

أولا: الرسوم والضرائب.

[1] كتاف الشافية، مرجع سبق ذكره، ص 575-576.

[2] المرجع نفسه، ص 576

تبعا لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر، فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، وخاصة تلوث الماء والهواء وفيما يلي أهم أنواع هذه الرسوم:

أ. الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة تتمثل في:

- رسوم إخلاء النفايات العائلية تتراوح بين 40 دج و1000 دج سنويا للعائلة.
- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبيعية ويقدر مبلغ الرسوم حسب قانون المالية لسنة 2002 ب 24000 دج/ طن
- رسوم تحفيزي على عدم تخزين الأكياس البلاستيكية، تم إدخال هذا الرسوم بموجب قانون المالية لسنة 2004 ويقدر مبلغ الرسوم ب 10.5 دج/ كغ، ويوجه ناتج الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.

ب. الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة:

ويقدر مبلغ الرسم 9000 دج للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة للتصريح، 2000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي، و20000 للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة وزارة تهيئة الإقليم.

ت. الرسم الخاص بالانبعاثات السائلة الصناعية:

تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2003 حيث تم إنشاء الرسم التكميلي على التلوث الجوي وتخصص نسبة 30% من هذا الرسم لصالح البلديات[1].

ثانيا: المؤسسات والصناديق.

اهتمت الحكومة الجزائرية في إطار تمويل الاقتصاد الأخضر المشاريع البيئية بإنشاء المؤسسات والصناديق التالية:

[1] **بن قرينة محمد حضرة، فروحات حدة، تقييم دور المؤسسات المالية في تحويل المشاريع البيئية في الجزائر "دراسة حال مشروع الجزائر البيضاء"، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل تنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 20–21 نوفمبر 2012، ص 21–22.**

أ. صندوق البيئة ومكافحة التلوث: تم إنشاؤه ضمن قانون مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث والأضرار وتحسين أدائها البيئي والاقتصادي ويتم تمويل الآتية:

- الرسم على النفايات الملوثة والخطيرة بنسبة 75%
- الرسم على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75%
- الرسم على الممتاز والعادي والرصاص بنسبة 50%
- الرسم على التلوث الهوائي من أصل صناعي على الكميات المنبعثة بنسبة 75%

ب. صندوق التجهيز وتهيئة الإقليم: يمثل الصندوق أداة جديدة تم إنشاؤها من أجل إنجاز وتطبيق البرنامج ونشاطات الدعم متعلق بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والبيئة، خصوصا التنمية الجهوية المتوازنة من خلال المساعدة على تمويل الهياكل القاعدية الكبرى والجمعيات المحلية والأعوان الاقتصاديين ومختلف المساعدات الضرورية في إطار هذه الأنشطة.

ت. صندوق مكافحة تصحر وتنمية المناطق الرعوية السهلية: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية التكميلي سنة 2002 وقد خصص له مبلغ مالي أولي قدره بـ 500 مليون دج، فهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتتمثل أهم الأنشطة التي ستقوم بتدعيمها وتحويلها تلك المتعلقة ب:

- مكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي
- تطوير انتاج الحيوانات في الأوساط السهلية
- تطوير انتاج الدواجن
- حماية مداخل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية[1].

المطلب الثالث: مصادر التمويل الدولية.

أولا: تمويل المشاريع.

قام البنك الدولي بتمويل المشاريع التالية:

- مشروع مراقبة تلوث الصناعي في ولاية عنابة والذي يهدف إلى تخفيض التلوث في هذه المنطقة واستفادت الجزائر من قرض بمبلغ 78 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي تم توزيعه كما يلي:

[1] **فروحات حدة، استراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة، 2010، ص 131-132**

- المؤسسة الوطنية للأسمدة 35 مليون دولار أمريكي
- المؤسسة الوطنية للحديد والصلب 32.5 مليون دولار أمريكي
- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة 10.5 مليون دولار أمريكي

- **الدراسات والبرامج:**
  - دراسة البرنامج الوطني للأعمال البيئية 600 ألف دولار أمريكي
  - دراسة المخططات والتي كلفت ما يقارب المليون دولار
  - مخطط نموذجي للتسيير المتكامل للمياه.
  - الجدوى من معالجة الدراسة عن طريق إنشاء أحواض لتطهير المياه بالهضاب العليا.
- توريد التجهيزات والمعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف المياه وإنجاز مخططات تطهير المياه القذرة بمغنية وتلمسان وسطيف، وذلك من خلال قرض بقيمة 250 مليون دولار[1].
- اصلاح شبكات التزويد بمياه الشرب في عشر مدن ومحطة لتطهير المياه القذرة عن طريق قرض بمبلغ 110 مليون دولار
- التدعيم المؤسساتي لتهيئة أحواض السدود والذي كلف مبلغ قدره حوالي 19 مليون دولار
- التشغيل الريفي للمناطق الواقعة بالغرب الجزائري من خلال قرض بمبلغ 89 مليون دولار
  - وفيما يخص صندوق البيئة العالمي فقد قام بتحويل المشاريع التالية:

- المنطقة الغربية المتوسطة: هبة قدرها 7 ملايين دولار
- الحضيرة الوطنية للقالة: هبة قدرها 7 مليون دولار[2]

[1] بن قرينة محمد حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 25-27
[2] المرجع نفسه، ص 27

المبحث الثاني: مساهمة قطاعات الاقتصاد الأخضر في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

أصبح الاقتصاد الأخضر خياراً استراتيجياً لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وفي الجزائر بدأت ملامح هذا التحول تظهر من خلال دعم المشاريع التي تراعي البعد البيئي خاصة في مجالات الطاقة المتجددة، الفلاحة، وتسيير النفايات.

تساهم هذه القطاعات بشكل متزايد في تحسين توزيع الثروة وخلق فرص عمل جديدة، خصوصاً في المناطق الريفية والمهمشة، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويقلل من الفوارق الاقتصادية بين الفئات والمناطق، وتبرز أهمية الاقتصاد الأخضر في كونه وسيلة لتعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة في الجزائر.

المطلب الأول: مساهمة قطاع النفايات وقطاع الطاقة المتجددة.

أولا: مساهمة قطاع النفايات في التنوع الاقتصادي في الجزائر.

يسعى البرنامج الوطني للتدبير المندرج للنفايات الحضارية إلى تقليص انتاج النفايات والرفع من معدل التدوير للوصول إلى نسبة 70% في أفق سنة 2030 مقابل نسبة تراوح حالياً 6.5%

الجدول 02: معطيات أساسية حول قطاع النفايات.

النفايات القابلة للتدوير.	%45
النفايات العضوية.	%62
النفايات المنزلية الخاصة سنة 2012.	10.3 مليون طن
المعدل السنوي لنمو النفايات المنزلية الخاصة.	%3
النفايات الصناعية.	2 مليون طن
النفايات الصناعية الخاصة.	550 ألف طن
المجموع	13.5 مليون طن

المصدر: تقرير الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات الصلبة في دول المشرق والمغرب (سويت نت) الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، افريل، 2014

تنتج الجزائر سنويا كميات كبيرة من النفايات، حيث تم إحصاء حوالي 12 مليون طن من النفايات المنزلية وغيرها في عام 2023، بقيمة تسويقية تجاوزت 200 مليار دينار جزائري، وينشط في مجال تسيير النفايات أكثر من 5000 مؤسسة تشمل أنشطتها النقل، الاسترجاع، التثمين وإعادة التدوير.

عرضت وزيرة البيئة والطاقات المتجددة السابقة فازية دحلب على البرلمان مشروعا قانوني يعدل ويتمم القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

وأضافت دحلب بأن التعديلات المقترحة ضمن مشروع القانون "ستضع بلادنا على المسار الصحيح نحو تسيير مدمج ومتكامل للنفايات، كما أنها ستشجع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال تسيير النفايات واستحداث مناصب عمل".

وأشارت إلى أن "هذا المشروع ليس مجرد قانون بل هو رؤية طموحة تهدف إلى بناء اقتصاد أخضر ودعم الأجيال القادمة بأدوات فعالة تتيح لهم الحفاظ على الصحة العمومية والبيئة"[1].

ثانيا: مساهمة قطاع الطاقة المتجددة في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

عرفت سنة 2015 وضع برنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، سعيا لتحقيق انتقال تدريجي للطاقة المستدامة، بنص البرنامج على توليد 22000 ميغاواط من الكهرباء لتلبية الحاجيات الوطنية الموزعة على الفترة الممتدة من 2015 الى 2030.

الجدول الرقم 03: البرنامج الوطني لتطوير الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقوية

الفرع	المرحلة 1 2020-2015	المرحلة 2 2030-2021	المجموع م- واط
تحويل الطاقة الضوئية إلى طاقة كهربائية	3000	10575	13575
الرياح	1010	4000	5010
التدفئة الشمسية	-	2000	2000
التوليد المشترك للطاقة	150	250	400
الكتلة الإحيائية	360	640	1000
حرارة الأرض الجوفية	5	10	15
المجموع	4525	17475	22000

المصدر: مركز تطوير الطاقات المتجددة 2014 من مجلة دراسات والأبحاث الاقتصادية في الطاقات المتجددة، www.cder.dz

[1] **https//ultraalgeria.ultrasaust.com قانون جديد لتسيير النفايات يوم 3-5-2025 على الساعة 20:11**

سيسمح إنجاز البرنامج الرامي إلى تطوير تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية والرياح على نطاق واسع ببلوغ حصة الطاقات المتجددة تقارب نسبة 27% في آفاق 2030 من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء، ويبلغ حجم الغاز الطبيعي الذي تم ادخاره ما يقارب 300 مليار $م^3$، أي مايعادل ثمانية أضعاف الاستهلاك الوطني خلال سنة 2014.

الشكل (01) التوزيع البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والجديدة لسنة 2030.

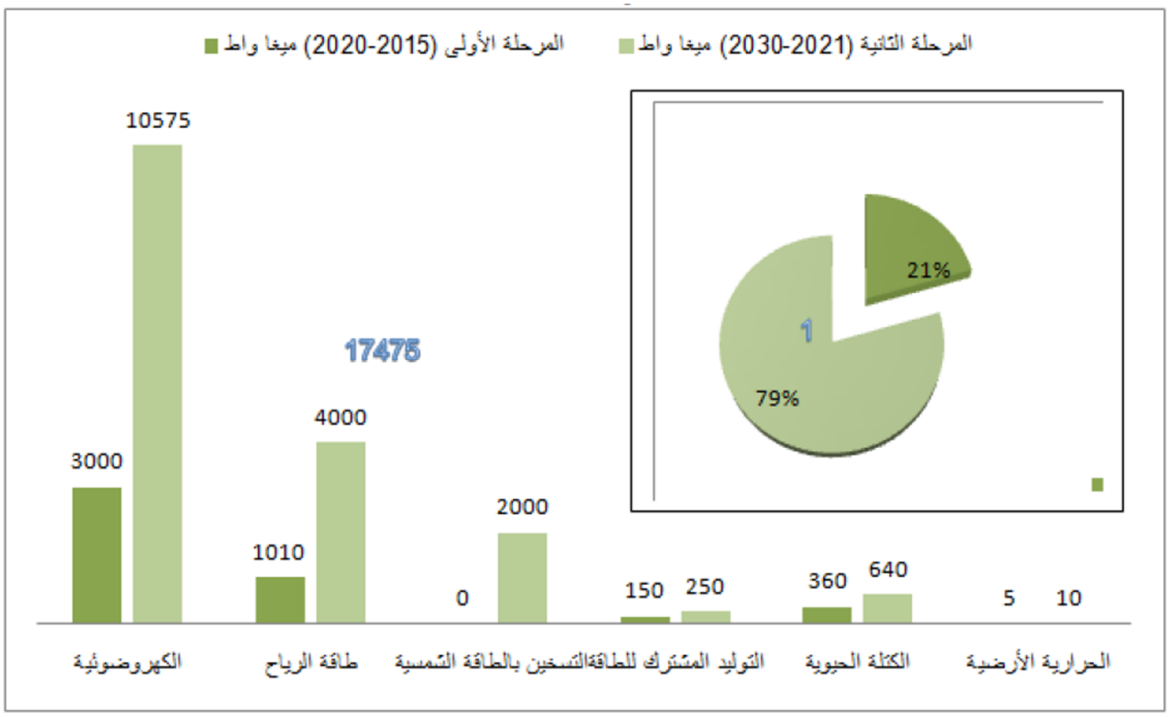

المصدر: موكز تطوير الطاقات المتجددة 2014 موقع انترنت www.cder.dz

المطلب الثاني: مساهمة قطاع الموارد المائية والصيد البحري في تنويع اقتصادي في الجزائر.

أولا: مساهمة قطاع الموارد المائية في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

1. تحلية مياه البحر:

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في مجال الموارد المائية بسبب التغيرات المناخية والجفاف، لمواجهة هذه التحديات استمرت الدولة بشكل كبير في مشاريع تحلية مياه البحر، بحلول نهاية عام 2024 من المتوقع أن تنتج الجزائر 3.7 مليون متر مكعب يوميا من المياه المحلات، مما يغطي 42% من احتياجات السكان البالغة

عددهم 47 مليون نسمة، وتخطط البلاد لزيادة هذه القدرة إلى 5.6 مليون متر مكعب يوميا بحلول عام 2030 مع استثمارات اجمالية تصل الى 4.5 مليار دولار[1].

2. الاهتمام بالقضاء على ندرة المياه:

قصد معالجة الاخطار المناخية نفذت الجزائر استراتيجية تعتمد على نقل المياه وتنويع مواردها تقوم على الاخذ بالاعتبار على المساواة، الاستمرارية والقدرة التنافسية والتوازن الاقليمي، تمثلت الجهود في تهيئة الموارد المائية من خلال السدود ومحطات تحلية المياه عن طريق التحويلات الهيدروليكية التي مكنت للوصول إلى الماء على نطاق واسع، حيث بفضل استثمارات هائلة[2].

ثانيا: مساهمة قطع الصيد البحري في التنوع الاقتصادي في الجزائر.

تمتلك الجزائر ساحل بطول يزيد عن 1200 كم على البحر الابيض المتوسط، ويضم تنوعاً بيولوجياً غنياً من الأسماك والقشريات والأحياء المائية، كما تقدر الثروة السمكية القابلة للاستغلال بحوالي 100 ألف طن سنوياً[3].

- يساهم القطاع بنسبة المتزايدة في الانتاج المحلي خاصة مع نمو مشاريع تربية المائيات، حيث تم إنشاء أكثر من 200 مزرعة مائية منذ 2020.
- كما يساهم في توفير فرص العمل يستغل القطاع أكثر من 60 ألف عامل مباشر وغير مباشر، خصوصا في ولايات ساحلية مثل وهران، بجاية، الجزائر العاصمة عنابة.
- المساهمة في الأمن الغذائي انتاج الأسماك يوفر بديلا محليا غنيا بالبروتين، ما يقلل من الواردات ويحسن التوازن التجاري الغذائي.
- تعزيز الصادرات حيث بلغت صادرات الجزائر من المنتجات البحرية حوالي 20 مليون دولار في 2022، مع إمكانية الرفع منها من خلال الصناعات التحويلية والتعليب[4].

---

[1] http://www.reuters.com/busin موقع انترنت 04-05-2025 الساعة 11:00

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الضرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول سنة 2015، نوفمبر 2015، ص 100

[3] FAO.(2022), fisheries and aquaculture contry profils, algeria, food and agriculturs of the United Nations.

[4] Www.mpeche.gov.dz وزارة الصيد البحري والمنتجاتة الصيدية الجزائرية

المخطط الجديد لتنمية الصيد البحري وتربية الأحياء المائية 2015-2020، الرامي إلى مضاعفة الانتاج السمكي الوطني 200 ألف طن سنويا وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء، وسيشع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز 70% الأحياء المائية، تمثل نظام التكوين من أجل تطوير مهن الصيد البحري[1].

المطلب الثالث: مساهمة قطاع السياحة والنقل في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

أولا: مساهمة قطاع السياحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

يرتكز التوجه نحو الاهتمام بقطاع السياحة في الجزائر على ما يمتلكه هذا الأخير من مقومات سياحية تشتمل موروثه المادي واللامادي، والذي يمثل هوية وثقافة المجتمع الجزائري، وتعتبر السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية القادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها على المساهمة في تطوير العديد من المؤشرات الاقتصادية، كالناتج الداخلي الخام، تحسين ميزان المدفوعات من خلال عائدات العملة الصعبة للسياح، القضاء على البطالة والفقر وغيرها من المؤشرات.

واقع القطاع السياحي في الجزائر ومساهمته الاقتصادية:

اجتمعت في الجزائر ثلاثية الجغرافيا والتاريخ والحضارة، لتعطي للمنطقة أصولا ومقومات سياحية رائعة ومتنوعة تفتقر إليها أغلبية الوجهات السياحية العالمية، لذلك فإن استغلال هذه المقومات استغلالا عقلانيا ورشيدا بإمكانه الرقي بالصناعة السياحية لتصبح الجزائر من بين أهم المقاصد السياحية في العالم، وهو ما ينعكس إيجابيا على باقي القطاعات الأخرى وعليه سنقوم في هذا المحور بدراسة المقومات السياحية في الجزائر ومن ثم الصناعة السياحية ومدى دعمها للاقتصاد الوطني[2].

1. مقومات السياحة في الجزائر:

تتنوع المقومات الطبيعية في الجزائر بين موقع الجغرافي والمناخ والتضاريس والشريط الساحلي والمناطق الحماوية، لتشكل في الأخير فسيفساء سياحيا فريدا، ففي المجال الطبيعي تمتاز الجزائر هي أكبر بلد إفريقي

[1] حفاظ زحل، يحياوي نور الهدى، الاستثمار في الاقتصاد الاخضر كفرصة لتنويع الاقتصاد الوطني الجزائري مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، ص 57

[2] هجيره صحراوي، العونية بن زكورة، قطع السياحة في الجزائر كأسلوب لتحقيق الاقتصادي، جامعة معسكر، تاريخ النشر 04-06-2022، ص 5

عربي والعاشر عالميا من حيث المساحة، وتحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط[1].

ثانيا مساهمة قطاع النقل المستدام في التنويع الاقتصادي في الجزائر

1. واقع النقل المستدام في الجزائر:

إن الحديث عن نقل مستدام يقصد به عادة النقل البري، وتحديدا النقل داخل المناطق الحضرية الآهلة بالسكان حيث يكون الازدحام والضوضاء، لذلك سوف نتناول بالدراسة قطاع النقل البري في الجزائر دون غيره من وسائط النقل الأخرى.

2. قطاع النقل البري في الجزائر:

يعتمد النقل البري على وسائل النقل التي تجوب اليابسة كالسكك الحديدية، والشاحنات البرية، وعربات النقل، كما يدخل ضمن النقل الطرقي المشي وركوب الدراجات الهوائية. وقد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا. حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز.

- **شبكة الطرقات:**

في الجزائر تعد شبكة الطرق واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية، حيث يقدر طولها ب 112 696 كلم من الطرق، تضمن ما يقرب من 90٪من حجم التجارة (الحركة الداخلية للركاب والبضائع) منها 29 280 كلم من الطريق الوطني وأكثر من 4910 هيكل. كما سيتم استكمال هاته الشبكة بجزء هام مقدر ب 1 216 كلم والذي سيربط مدينة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب. هناك ما يقرب من 76000 كم معبدة (طرق ومسارات بلدية في الجنوب).

- **شبكة السكة الحديدية:**

تغطي شبكة النقل بالسكك الحديدية في الجزائر 17 % من النقل البري ويبلغ طولها 2.150 كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد. وتسير شبكة السككالحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية. (SNTF) مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، منها: 299 كلم سكك مكهربة،

[1] عمر حويتة، واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 29، دون سنة نشر، ص 395

305 سكك مزدوجة، 1085 سكك ضيقة. تمتلك الجزائر أطول شبكة سكك حديد في المغرب العربي، رغم ذلك فإن ما نسبته 30 غير مستغل، ضف إلى ذلك النقل السككي الحضري المتمثل في:

- ✓ **ميترو الجزائر**: يبلغ طوله 9 كلم و10 محطات، وأسندت مهمة تسييره واستغلاله للشركة (RATP) الجزائر وشركة مترو الجزائر العاصمة لمدة 8سنوات، سنه 2018 أصبح له 19 محطة ومسارين بسعة 200.000 راكب يوميا.
- ✓ **الترامواي**: هو قطار المدينة وأحد شبكات النقل العصرية التي تخدمالعاصمة وضواحيها، تشغله شركة تسيير خطوط الترامواي. يبلغ طوله حاليا 23.2كم ب 38 محطة، يعتبر نظام نقل جماعي يخدم المدينة حيث يوفر الانتقال لحوالي 185.000 راكب يوميا. أما ترامواي قسنطينة تشغله شركة تسيير خطوط الترامواي يبلغ طوله حاليا 15، كم ب 15 محطة.

الشكل (02) تطور عدد المسافرين والخطوط المستغلة بالسكك الحديدية في فترة (2008-2019)

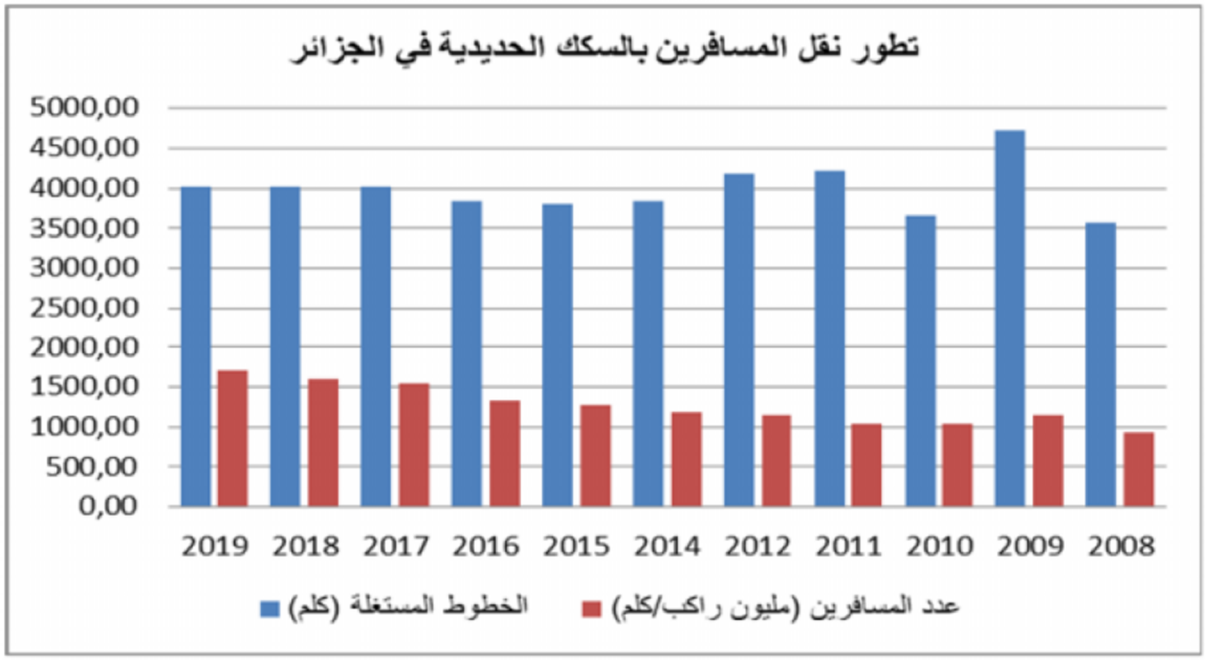

المصدر: بالاعتماد على معطيات البنك الدولي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/IS.RRS.PASG.KM?locations=DZ&view=chart

بتاريخ: 15/10/2021

يظهر الارتفاع المتزايد لعدد الأشخاص الذين يستعملون التنقل بالقطارات عبر سنوات الدراسة حيث بلغ عددهم 19052 ألف مسافر في 2007 ثم زاد العدد سنة 2008ليبلغ 24744 ألف أي بنسبة زيادة 20 %، و بلغ عدد المسافرين سنة 2009حوالي 27843 ألف مسافر أي ازداد عن سنة 2008 بِ 3089 ألف مسافر، في حين كان عدد مستخدمي نقل بالقطار لسنة 2010 هو 27299 ألف مسافر أي عرف انخفاض طفيف مقارنة بالسنة السابقة لها، و عاود عدد المسافرين الارتفاع سنة 2011 حيث بلغ 27416 ألف أي بزيادة 117 ألف مسافر .في المقابل نلاحظ تطور في طول خطوط السكك الحديدية المستغلة و هذه الارتفاعات في عدد المسافرين و كذا في طول الخطوط المستغلة تعود إلى جهود السلطات الجزائرية في مجال تطوير النقل و تطوير بنيته التحتية وذلك ضمن سياساتها التنموية.[1]

المبحث الثالث: الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كفرصة لتنويع الاقتصاد في الجزائر.

يمثل الإستثمار في الإقتصاد الأخضر فرصة واعدة لتنويع الإقتصاد في الجزائر من خلال تطوير قطاعات مستدامة كالطاقات المتجددة و الفلاحة البيئية. و يساهم هذا التوجه في خلق وظائف و تقليل التبعية للمحروقات.

المطلب الأول: جهود الجزائر الحالية كأساس للتوجه إلى الاقتصاد الأخضر.

أولا: في مجال الاستثمارات العمومية.

برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة الثلاثية 2001-2004، يرمي إلى تنفيذ أعمال جوهرية لوضع أسس ديناميكية إيكولوجية من جهة وتعزيز برنامج الحكومة ليدعم الإنعاش الاقتصادي، وتبلغ تكلفة التقديرية للأعمال في مجملها قرابة 970 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات (حوالي 320 مليون دولار في السنة)، وهذا المبلغ يشمل 50 مليون دولار أمريكي في مجال الاستثمارات البيئية[2].

عملت الجزائر على توفير مصادر تمويل مختلفة ترمي إلى حماية البيئة يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما:

مصادر التمويل المحلي للمشاريع البينية: تعددت مصادر تمويل المشاريع البيئية في الجزائر، وذلك من أجل اعداد نظام تمويل مطابق لمبدأ الملوث الدافع القائل:"من يلوث يدفع"، وتتمثل هذه المصادر في:

---

[1] قندوز عائشة، التاوتي عبد العليم، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 01، 2021، ص ص 349-352

[2] حفاظ زحل، يحياوي نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص 53-54

الميزانية العامة: ممثلة في ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

كما شرعت الحكومة في إنجاز خطة عمل في برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة الثلاثية 2001-2004، يومي مخطط الأعمال هذا إلى تنفيذ أعمال جوهرية لوضع أسس ديناميكية إيكولوجية من جهة وتعزيز برنامج الحكومة بدعم الإنعاش الاقتصادي وتبلغ الكلفة التقديرية للأعمال في مجملها قرابة 970 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات (حوالي 320 مليون دولار في السنة)، وهذا المبلغ يشمل 50 مليون دولار أمريكي في مجال الاستثمارات، هذه الأخيرة التي تجدها مست مجالات بيئية متنوعة تذكر منها:

- **شبكات المياه:** 09 مليار دج
- **حماية المناطق السهبية والأحواض:** 8,2 مليار دج.
- **معالجة النفايات:** 5,5 مليار دج.
- **مكافحة التلوث:** 03 مليار دج
- **تهيئة الإقليم:** 1,7 مليار دج.
- **التنوع البيولوجي:** 1,2 مليار دج.

وتبعا لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر، فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، وخاصة تلوث الهواء والماء، مع الإشارة إلى أنه تم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة (TAPD)، إلا أن تجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية لم يتم إلا من خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم استحداث عدة ترتيبات حياتية من خلال قوانين المالية للسنوات 2003، 2002، 2000

ثانيا: الاستثمار في تطوير الطاقات المتجددة.

عرفت سنة 2015 وضع البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، سعيا لتحقيق الانتقال التدريجي للطاقة المستدامة، ينص البرنامج على توليد 22 ألف ميغاواط من الكهرباء لتلبية الحاجيات الوطنية، موزعة على الفترة الممتدة من 2015 إلى 2030.

سيسمح انجاز البرنامج الرامي إلى تطوير تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية والرياح على نطاق واسع ببلوغ حصة من الطاقات المتجددة تقارب نسبة 27% في آفاق 2030 من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء، ويبلغ حجم الغاز الطبيعي الذي تم ادخاره ما يقارب 300 مليار م^3، أي ما يعادل 8 أضعاف الاستهلاك الوطني خلال سنة 2014[1].

ثالثا: في مجال السياسة المالية.

تم اقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، وخاصة تلوث الهواء والماء مع الإشارة إلى أنه تم ادخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة، إلا أن التجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية لم يتم إلا من خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال القوانين المالية لسنة 2000-2002-2003

رابعا: الاستثمار في المدن المستدامة المدينة الجديدة لبوغزول نموذجا.

تقع ببلدية الشهبونية ولاية المدية، تقدر مساحتها الإجمالية 6000 هكتار منها 4000 قابلة للعمران، تضاف إليها مساحة حماية تمتد إلى 2000 هكتار، تقع في إطار مخطط التهيئة العمرانية، ستكون قطبا للتنمية المتوازنة على مستوى الهضاب العليا وتحقيق التنافسية، وكذا مدينة ذات نوعية بيئية عالية الجودة، تضم المدينة الجديدة ثمانية وظائف الرئيسية: السكن، التعليم، البحث وتطوير الكفاءات المتجددة، الصناعة، اللوجستية الإدارية، الخدمات، التجارة، السياحة والترفيه، الفلاحة، الصناعات الزراعية.

تعد مدينة بوغزول نموذجية في مجال الاقتصاد والطاقة وتثمين الطاقات، وتهدف إلى بلوغ نسبة 40% من الحصيلة الطاقوية الوطنية في مجال الطاقة المتجددة في أفق 2030، من خلال استغلال الطاقة الشمسية المقدرة بـ 1900 كيلو واط في الساعة سنوياً، وسرعة الرياح التي تفوق أو تساوي 3 متر للثانية والتي تفوق مدتها 4000 ساعة في السنة[2].

المطلب الثاني: أهم إنجازات الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

أولا: المركز الهجين (Hybrid) الطاقة الشمسية والغاز.

[1] حفاظ زحل، مرجع سبق ذكره، ص 54

[2] حفاظ زحل، المرجع نفسه، ص 55-56

أولا: بحاسي الرمل:

أول محطة للطاقة الهجينة (الشمسية – طاقة الغاز) في الجزائر تقع في حاس الرمل، تقع على بعد 494.5 كم جنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض تقدر ب130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقة انتاجية تصل إلى 150 ميغاواط عن طريق الغاز و 30 ميغاواط عن طريق الطاقة الشمسية، متصلة بالشبكة الإلكترونية الوطنية، وتتموقع في تلغمت على بعد 25 كم شمال حاس الرمل، وهذا أكبر حقل للغاز في إفريقيا وسيكون مصدرا بديلا ونظيفا للطاقة، حيث أن عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في المشروع فقد تم تخفيض انبعاثات CO2 بحوالي 33 ألف طن للسنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية وهكذا انقذت أكثر من ثلاثة ملايين نسمة.

ثانيا: سد بني هارون:

الجزائر لديها سبعون سدا مستغلة بمجموع حجم بلغ 6.8 مليار متر مكعب، وهناك أربعة عشر سدا آخر قيد الإنجاز والمجمع الهيدروليكي ببني هارون يبقى إنجازا استراتيجيا كبيرا، حيث يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ملايين نسمة في إقليم خمس ولايات، جيجل، قسنطينة، أم البواقي، خنشلة، باتنة، يسمح بسقي أكثر من أربعمائة ألف هكتار على السهول أهمها سهل باتنة وسهل الرملية على الجانب التقني، ارتفاع السد يصل إلى 120 متر، ولديه قدرة تخزين عادي تقدر 960 مليون م^3، وعلاوة على ذلك الاتساق المادي لديه يشمل ثلاثة سدود تخزين: وادي العثمانية، كدية المدور و ركيس، وقدرة كل منها هي 62.35 و 65 مليون م^3[1].

ثالثا: محطات تحلية المياه

بالنسبة لتحلية مياه البحر السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية المياه بطاقة كبيرة، تسعة منها في حالة تشغيل لسعة يومية إجمالية 139 مليون متر مكعب في اليوم وأربعة منها هي مبرمجة.

التوزيع المكاني لمحطات تحلية مياه البحر الحالية والمتوقعة يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا الإجهاد المائي في هذه المنطقة وبشكل أهم إستراتيجية تحلية المياه مسؤولة لخيار تأمين إمدادات مياه الشرب في المدن الساحلية والداخلية بتوفير فائدة مزدوجة من حيث التخطيط.

[1] أمينة بديار، محمد توفيق مزيان، مرجع سبق ذكره، ص 313–314

وهذا يؤمن جزءا كبيرا من تعبئة مياه الشرب (أكثر من 05 في المائة) ولكن ايضا تحرير الموارد التقليدية بقدر السدود القديمة المخصصة سابقا لإمدادات مياه الشرب تصبح متاحة لأغراض الري.

رابعا: النقل الكبير للمياه في عين صالح تمنراست

مشروع عين صالح تمنراست يمثل أكثر من عنوان واحد لسياسة استباقية يخدم لتحقيق واحد من الأهداف الإنمائية لتآلفية الأمم المتحدة، تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب، يعتبر مشروع القرن ، النقل الهدروليكي الكبير لمنطقة البيان (عين صالح) نحو تمنراست لأنه من الإنجازات الكبرى التي استفادت منها هذه المنطقة الشاسعة للبلاد[1].

المطلب الثالث: مقاربة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر خلال مرحلة النموذج للنمو وفق رؤية 2030 وشروط وآليات التنويع في الجزائر.

أولا: مقاربة انتقال نحو الاقتصاد الأخضر خلال مرحلة النموذج للنمو وفق رؤية 2030.

– في البداية يتم تسليط الضوء على الإطار العام للنموذج الجديد للنمو وفق رؤية 2030، والتي جاءت في ورقة عمل بأشهر جويلية 2016 من طرف وزارة المالية الجزائرية. في هذا السياق جاءت هذه الوثيقة بما يلي:

اعتمدت الجزائر يا عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي. تم مراجعة هذه الوثيقة للمرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 وهي تستمد على نهج متجدد للسياسة المالية مع مسار 2016-2019 ومن ناحية أخرى على منظور تنويع وتحول الاقتصاد بحلول عام 2030.

وفي قسم الميزانية يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية:

العام 2019: تحسن في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن أن تغطي معظم نفقات التشغيل وانخفاض كبير في الخزينة في نفس الوقت وتعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية في قسم التنويع الاقتصادية وتحويله، يضع نموذج النمو الجديد أهدافها يمكن الوصول اليها خلال فترة (2030-2016).

أ. مسار مستدام للنمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نسبة 65 بالمائة سنويا خلال فترة 2020-2030.

[1] **قحام وهيبة، شدقرت سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص العمل مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة سكيكدة، 2016، ص ص 451-453**

ب. ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث ينبغي مضاعفته بمقدار 23 مرات.

ج. مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 05% في عام 2015 الى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول 2030).

د. تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الامن الغذائي وتحقيق إمكانيات تنويع الصادرات.

هـ. تحول في الطاقة على وجه الخصوص لخفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي (من 6% سنويا في عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول 2030).

و. تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي.

ولتحقيق الأهداف السابقة تم تبني خيار رؤية طويلة الأجل، من أجل أن تصبح الجزائر قوة ناشئة بعد التحول الهيكلي على مدى العقد القريب.

1. **مرحلة الإقلاع 2016–2019**: التي ستتميز بتغير في حصة القطاعات المختلفة في القيمة المضافة نحو مستواها المستهدف.
2. **المرحلة الانتقالية 2020–2025**: التي ستتمتع بتحقيق إمكانات الاقتصاد في اللحاق بالركب.
3. **المرحلة الاستقراء والتقارب 2026–2030**:

التي سينفذ فيها الاقتصاد الوطني في نهاية المطاف إمكاناته في اللحاق بالركب وتتقارب المتغيرات المختلفة للاقتصاد نحو قيمة توازنه.

وفي مجال مقاربة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، تسعى الجزائر إلى:

تطوير نظام وطني للاستمرار في المرافق العامة والذي يجب أن يعتمد على:

أ. تحسين كفاءة الاستثمار العام ونوعية البنية التحتية من خلال تعزيز الصندوق الوطني لتجهيزات التنمية.

ب. تنويع مصادر التمويل المعدات من خلال تفضيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإعداد آلية تنظيمية لإدارتها على سبيل المثال من خلال سن قانون.

ج. التطوير جنبا إلى جمع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، سوق السندات لتمويل البنية التحتية لمستغلي القطاعين العام والخاص، يتم تصميم مثل هذا السوق لإصدار وتبادل ما يسمى سندات البنية التحتية (سندات المشاريع) وهي أداة ديون أصبحت الآن مشهورة لتمويل البنية التحتية.

د. تعزيز عمل صندوق الاستثمار الوطني الذي يدير حاليا قروض التجهيزات الحكومية من أجل تمكينه من تمويل نفسه في السوق من خلال إصدار سندات البنية التحتية.

هـ. تطوير الشركات الإبداعية طموحة مع دول مثل الصين، التي تتمثل مهمتها في استثمار على نحو المستدام في البلد مما يسمح بتأثير قوي في تسريع الانتقال نحو الاقتصاد الناشئ، ومن الضروري صياغة هذه الشركات بأكثر الخبرات بدقة[1].

ثانيا: شروط وآليات التنويع في الجزائر.

- تعدد القطاعات الاقتصادية المنتجة.
- تنويع النشاط الاقتصادي للنشاط الاقتصادي الواحد.
- تعدد مؤسسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي الواحد.
- تنويع نشاط الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية الواحدة.
- ديناميكية الاقتصاد ككل في الدولة.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- توفير بيئة مؤسساتية مناسبة.
- سهولة ممارسة الأعمال.
- تشجيع الابتكار والإبداع.
- توفير بنية تحتية حديثة.
- استقرار السياسة النقدية.
- الانتفاع الاقتصادي.
- تطور القطاع المصرفي.
- الاستقرار السياسي والأمني[2].

إضافة إلى بعض الآليات التي تساهم في نجاح سياسة التنويع والتي تختلف من دولة إلى أخرى.

---

[1] كريمة حبيب واخرون، الاقتصاد الأخضر كرافد للحفيز والتنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الأخضر كرافد للتحفيز والتنويع الاقتصادي في الجزائر، برنامج الإنعاش إلى الرهانات النموذج الجديد للنمو رؤية 2030، جامعة الوادي، ص ص 240-241.

[2] وسيلةبوفنش، اقتصاد مابعد النفط، الامارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والذراسات، 2017، ص ص 233-235.

- إعادة الاعتبار لدور الدولة.
- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقليل المخاطر الاستثمارية.
- تقليل المخاطر المؤدية إلى تقليص مخاطر الصادرات.
- زيادة انتاجية رأس المال.[1]

[1] **الشارف بن عطية وحاكمي، التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017، 2018، ص 324.**

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يتضح أن الاقتصاد الأخضر يمثل خيارا استراتيجيا وضروريا للجزائر من أجل الخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي ومستدام. فمع التحديات البيئية المتزايدة والضغوطات الاقتصادية العالمية، أصبح من الضروري تبني نموذج تنموي جديد يقوم على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتشجيع الطاقات المتجددة، والحد من التلوث، وخلق فرص عمل خضراء.

إن المرحلة الانتقالية التي تعيشها الدولة الجزائرية نتيجة تحولها إلى الاقتصاديات الخضراء كبديل للاقتصاد الريعي وحتمية لمواجهة المشكلات البيئية التي تعرفها، وهذا ما فرض عليها بتغيير رؤيتها الإستراتيجية بالتوجه نحو التنوع الاقتصادي، وبذلك تكاثفت جهود الحكومة في هذا الصعيد بإطلاق وتخطيط جملة من الاستثمارات الخضراء وخصصت لها ميزانيات ضخمة ووفرت لها إطارات قانونية تنظمها ناهيك عن الامتيازات والإعانات التي تمنحها للمستثمرين فيها والسياسات الردعية التي سطرتها للتقليل من المشكلات البيئية. للوصول إلى أهداف الدراسة كان يتوجب علينا من جهة دراسة المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وبالوقوف على أهميته ومحاولة إعطاء صورة على متطلبات وقطاعات الاقتصاد الأخضر، وللإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في كيف يساهم الاقتصاد الأخضر كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفرضية الأولى: صحيحة لأن الجزائر تمتلك إمكانيات واعدة وفرصًا كبيرة للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر، وهو ما يؤهل هذا التوجه ليكون خيارًا استراتيجيًا يمكن التعويل عليه بجدية كمحرك فعّال في مسار التنويع الاقتصادي الذي تسعى إليه الدولة منذ سنوات، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني بسبب تقلبات أسعار المحروقات واعتماد الجزائر الكبير على هذا القطاع الحيوي. لقد برهنت التجارب الدولية أن الاقتصاد الأخضر، بما يوفره من فرص جديدة في قطاعات متعددة كالفلاحة المستدامة، والطاقات المتجددة، وتسيير النفايات، والسياحة البيئية، يمكن أن يكون قاعدة صلبة لتجديد النمو الاقتصادي على أسس بيئية واقتصادية أكثر توازنًا واستدامة.

الفرضية الثانية: صحيحة حيث يعد التنويع الاقتصادي خيارا استراتيجيا حيويا لضمان استقرار

واستدامة الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل التحديات البنيوية التي يواجهها الاقتصاد الوطني وعلى رأسها الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، الذي يمثل النسبة الأكثر من الإيرادات العمومية والصادرات وقد أظهرت الأزمات المتكررة في أسعار النفط هشاشة هذا النموذج الاقتصادي، ما يجعل التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة وليس مجرد خيار.

النتائج:

- يعتبر الاقتصاد الأخضر بالنسبة للجزائر وسيلة لتحقيق التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر.
- الاقتصاد الأخضر يمكن ان يسهم بفعالية في تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال تطوير قطاعات بديلة كالفلاحة المستدامة الطاقة المتجددة والسياحة.
- الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات يعيق تحقيق التنويع الاقتصادي ويجعل الاقتصاد الوطني هش امام الازمات العالمية.
- الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة في مجالات الطاقات المتجددة والمياه والأراضي الزراعية لأنها غير مستغلة بالقدر الكافي.
- نقص الوعي البيئي وقلة التحفيزات المالية والجبائية يحد من انخراط القطاع الخاص والمجتمع في التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- ضعف الإطار التشريعي والمؤسساتي الموجه نحو الاقتصاد الأخضر يمثل عقبة رئيسية امام تنفيذ مشاريع خضراء فعالة.

التوصيات:

- تكييف النظام التعليمي وبنيات التكوين المهني مع المهن الجديدةوتعزيز الشراكةبين الجامعة ومراكز البحث والشركات وغرف التجارة والصناعة والتنظيمات المهنية؛
- إصلاح السياسات الصناعية المائية، التصنيع، الزراعة السياحة ومجال النقللتشجيع الاستثمار الأخضر؛ تفعيل دور السياسات الاقتصادية في تحقيق الاقتصاد الأخضر مثل: الجباية الخضراء (التحصيل الضرائب على أساس حجم التلوث وليس على أساس حجم الإنتاج)، الإعانات المالية الخضراء.

- إعادة النظر في السياسات المتبعة في الدولة من خلال مراجعة وتحيين القوانين المتعلقة بالبيئة
- تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة الخضراء لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- تعميم الثقافة البيئية بين الافراد في المجتمع من اجل المساهمة في الحفاظ على البيئة وتكوين افراد واعيين بخطورة الوضع الذي وصلت اليه البيئة، وتمكينهم من المساهمة في احداث التغيير في أساليب الإنتاج والاستهلاك.

أفاق البحث:

يفتح هذا الموضوع أفاقا واسعة للبحث المستقبلي، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو الإقتصاد الأخضر و التحولات التي تعرفها الجزائر على المستوى التنموي من أبرز أفاق البحث الممكنة: دراسة فعالية السياسات الوطنية الداعمة للإقتصاد الأخضر، تقييم أثر المشاريع الخضراء على خلق فرص العمل و تنويع مصادر الدخل، تحليل دور التمويل الأخضر في دعم التحول الإقتصادي، إلى جانب امكانية مقارنة تجربة الجزائر بتجارب دول أخرى في تبني الإقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للتنويع.

كما يمكن التعمق في البحث في مجالات قطاعية محددة مثل الطاقة الشمسية أو الزراعة المستدامة لرصد فرص النمو و التحديات المرتبطة بها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، 2018.
2. بن قرينة محمد حضرة، فروحات حدة، تقييم دور المؤسسات المالية...، المؤتمر العلمي الدولي، جامعة ورقلة، 2012.
3. حفاظ زحل وآخرون، الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كفرصة للتنوع الاقتصادي الجزائري، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية، العدد 3، 2015.
4. خالد هاشم عبد الحميد، الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للبحث والدراسات التجارية، مجلد 32، عدد 2، 2022.
5. خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة...، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018.
6. خيرة مجدوب، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي...، المركز الديمقراطي العربي، 2020.
7. زنيزن الحليمة، الاقتصاد الأخضر كتوجه استراتيجي...، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 2023.
8. ساندي صبري وآخرون، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2017.
9. الشارف بن عطية، حاكمي، التنويع الاقتصادي في الجزائر...، 2018 (قد تكون مقالة علمية أو مذكرة).
10. صادق هادي، دور التوزيع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة...، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2014.
11. عبد الحكيم سبعيح، أثر التغييرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج...، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012-2013.
12. عمر حويتة، واقع قطاع السياحة في الجزائر...، مجلة الحقيقة، العدد 29، دون سنة.
13. فروحات حدة، استراتيجية المؤسسات المالية...، مجلة الباحث، العدد 9، 2010.
14. قحام وهيبة، شدقرت سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية...، مجلة البحوث الاقتصادية، 2016.

15. قندوز عائشة، التاوتي عبد العليم، مجلة جديد الاقتصاد، مجلد 16، عدد 01، 2021.
16. كتاف شافية، التحول نحو الاقتصاد الأخضر...، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 2022.
17. كريمة حبيب وآخرون، الاقتصاد الأخضر كرافد...، مجلة الاقتصاد الأخضر، دون تاريخ.
18. مايح تنسيب الشمري، ضروريات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية، 2016.
19. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول سنة 2015، نوفمبر 2015.
20. محمد بوطلاعة، نعيمة بن دبيش، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي...، مجلة الشاكر الاقتصادية، 2018.
21. محمد صديق نفادي، الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة...، المجلة العلمية لكليات التجارة، جامعة الأزهر.
22. محمود بن حمود عدنان محيرق، التنويع الاقتصادي: مفهوم، أهداف...، الملتقى الدولي السادس، جامعة الجزائر، 2014.
23. مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي...، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2017.
24. مسعودة نصبة وآخرون، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحسين التنوع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات الأعمال، 2019.
25. ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، 2014.
26. موسى باهي، كمال روينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي...، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2016.
27. نبيل جعيجع، استراتيجية التنويع في المنتجات...، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2007.
28. نجم عبود نجم، البعد الأخضر للأعمال: المسؤولية البيئية لشركات الأعمال، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

29. نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر...، مجلة الإدارة والتنمية، العدد 12، 2017.
30. هجيرة صحراوي، العونية بن زكورة، قطاع السياحة في الجزائر...، جامعة معسكر، 2022 (قد تكون دراسة جامعية أو مقالة).
31. وزارة الطاقة والمناجم، برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، الجزائر، 2011.
32. وسيلة بوفنش، اقتصاد ما بعد النفط...، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 2017.
33. يزيد تقرارات وآخرون، الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة...، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، 2017.

المواقع الالكترونية:

34. http://www.reuters.com/busin
35. https//ultraalgeria.ultrasaust.com
36. www.mpeche.gov.dz

المراجع الأجنبية:

37. FAO. (2022), Fisheries and aquaculture country profiles, Algeria, Food and Agriculture Organization of the United Nations.

الملخص

تهدف هذه االدراسة إلى إبراز كيف يمكنللاستثمار في الاقتصاد الأخضر أن يكونفرصة ومصدرا للتنويع الاقتصادي فيالجزائر، حيث أن استثمار الجزائر فيإمكانياتها البيئية الهائلة يمكنها من إعادةهيكلة الاقتصاد ودفع الصناعة نحوتخصصات إستراتيجية وتنويع المنتجالوطني، وبالتالي الرفع من القيمة المضافةللقطاعات خارج المحروقات وتنميةالقطاعات الخضراء المستدامة.بالاعتماد على تحليل مؤشرات الاقتصادالأخضر في قطاعاته الحيوية توصلت الدراسة إلى انه لحد الآن تم بذلجهود معتبرة في مجال حماية البيئة، يمكناعتبارها كحجر أساس للاقتصاد الأخضر غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها في ما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية شاملة للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك، إعادة توزيع الاستثمارات العامة والخاصة ا و صلاح الظروف المساعدة والسياسات الداعمة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، دون إهمال دور القطاع الخاص من خلال المسؤولية الاجتماعية، وأهمية نظم التكوين والتعليم في إيجاد قاعدة لفرص العمل الخضراء.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاقتصاد الأخضر، إعادة هيكلة الاقتصاد، تنويع المنتوج الوطني، القطاعات الحيوية الخضراء.

Abstract

This study aims to discuss how the investment in the green economy can be an important opportunity of economic diversification in Algeria how the exploitation of the huge environmental potential, can guarantee the structural transformation of the economy, push the industry toward strategic fields. Thus, to diversify the national product, increasing the added value of sectors outside the hydrocarbon and promoting green sectors. Based on the analysis of the green economy's indicators in vital sectors, the study concluded that, in Algeria, major efforts have been taken place in the field of environment protection; those efforts can be considered as a cornerstone and a good base of green economy. However, these initiatives should be strengthened and linked to each other as a part of a national global strategy to promote green economy. By promoting sustainable patterns of production and consumption, redistribution public and private investment and provide supportive conditions and policies to move to a green economy. Without neglecting the role of the private sector through corporate social responsibility, and the importance of training and education systems to create a base for green jobs opportunities.

Keywords: investment, green economy, economy restructuring, diversification of the national product, green vital sectors.